



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

المرجع : ...../2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة بعنوان:

تقييم قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية  
دراسة عينة من المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي  
خلال الفترة (2004-2012)

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

دوفي قرمية

إعداد الطلبة:

طاشي مفيدة

كيجل فطيمة

## لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	عليه عبد الباسط
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بيراز نوال
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	دوفي قرمية

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة الشكر

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي سير لنا الظروف

وأنعم علينا بالقوة والصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه

ونشكره على نعمة العقل التي أوصلتنا إلى هذا المستوى

نتقدم بالشكر إلى الأستاذة "دروفي قروية" لقبولها الإشراف على هذا البحث، والذي كان

لتوجيهاتها الأثر الكبير في تصويب البحث وإخراجه في صورته النهائية.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم دراسة وتقييم هذا العمل

وكل الأساتذة الذين لم يبخلوا بمساعدتنا ودعمهم لنا في هذا العمل، خاصة الأستاذ

علي عمرواي.

## الإهداء

بعد الحمد والشكر لله عز وجل أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح أبي الطاهرة

إلى نبع العنان ورمز العطاء أمي الغالية

إلى جدي أطل الله عمرها

إلى أخي الحبيب " أمين "

إلى خطيبي " جلال " وكل عائلته

إلى من كانوا ملجئي وملاذي أخواتي وأزواجهن حفظهم الله

إلى القلوب الرقيقة " ولاء الدين، ألاء الرحمان، أريج قطر الندى، رتاج، جوري،

محمد الرقيب، محمد الإله "

إلى كل أخوالي وخالاتي، أعمامي وعماتي

إلى كل صديقاتي

فطيمة.

## الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى والدائي أطال الله في عمرهما وبارك فيهما؛

إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم، أكراما وتقديرا؛

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة أبناء أخواتي وإخوتي؛

إلى من يسعم قلبي ولا تسعم صفحتي أصدقائي وزملائي.

صفحة

## الإهداء

بعد الحمد والشكر لله عز وجل أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح أبي الطاهرة

إلى نبع الحنان ورمز العطاء أمي الغالية

إلى جدتي أطال الله عمرها

إلى أخي الحبيب "أمين"

إلى خطيبي "جلال" وكل عائلته

إلى من كانوا ملجئي وملاذي أخواتي وأزواجهن حفظهم الله

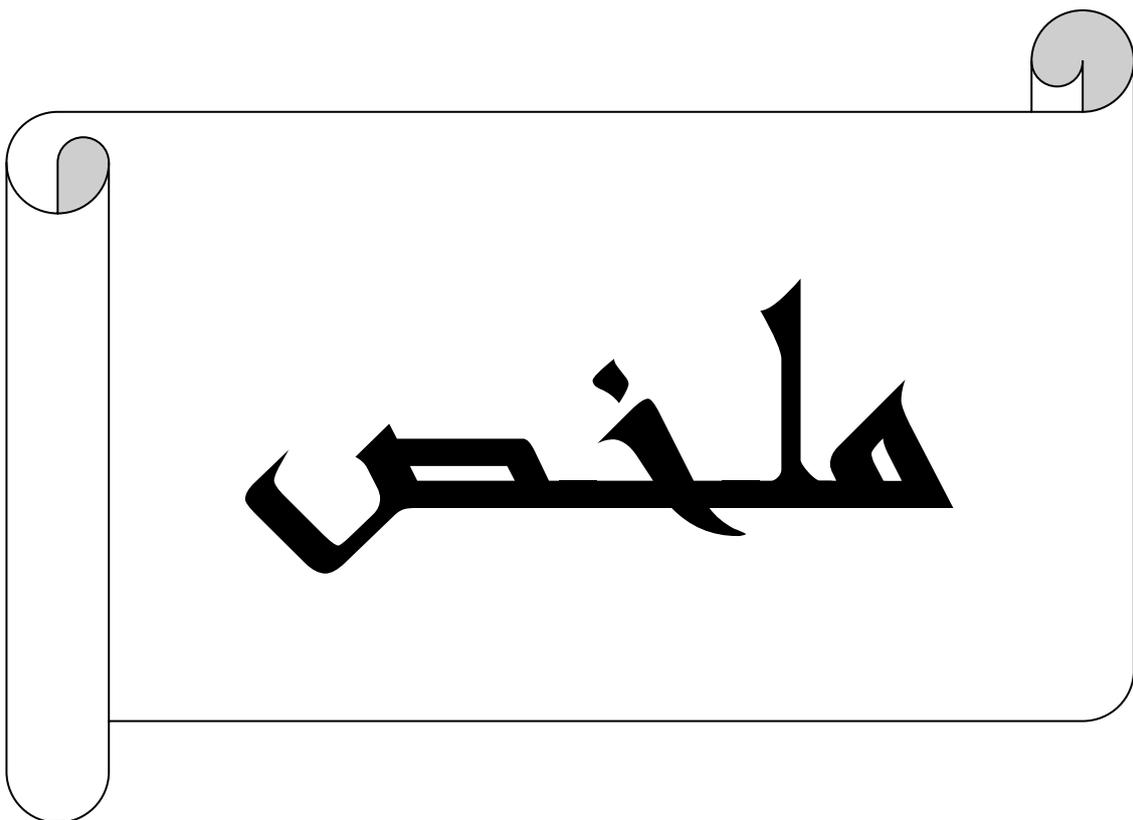
إلى القلوب الرقيقة "ولاء الدين، ألاء الرحمان، أريج قطر الندى، رتاج، جوري،

عبد الرقيب، عبد الإله"

إلى كل أخوالي وخالاتي، أعمامي وعماتي

إلى كل صديقاتي

خطبة



## ملخص

يعد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لقيام أي نظام مالي، مما يساهم في رفع قدرته على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة مؤشرات ونماذج قياسه، ويعتبر نموذج Z-score من أفضل النماذج المستخدمة في قياس الاستقرار المالي، لأنه يفيد في معرفة إن كان المصرف سيواجه تعثر مالي أو لا وقدرته على مواجهة الصدمات والأزمات المالية والتكيف معها.

ومع ظهور أزمة الرهن العقاري التي انفجرت أواخر 2007 والتي كانت نتيجة مجموعة من الأسباب محدثة سلسلة من التداعيات أثرت على اقتصاديات دول العالم، ظهرت العديد من الأصوات الغربية التي تتنادي بتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية نتيجة عدم تأثر المصارف الإسلامية بهذه الأزمة، وبما أن دول الخليج العربي تستحوذ على حوالي 50 % من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، ومن أجل معرفة قدرة هذه المصارف على مواجهة الأزمة، اخترنا عينة تتكون من ستة مصارف إسلامية خليجية، وبحساب مؤشر z-score في هذه العينة، توصلنا إلى أن المصارف الإسلامية سليمة من الناحية المالية وهي بعيدة كل البعد عن التعثر المالي، ذلك لأن قيم z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.99 وهي القيمة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية، وأوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية خاصة في ظل اعتراف المجتمع الدولي بها وزيادة انتشارها.

**الكلمات المفتاحية:** استقرار مالي، أزمة مالية، z-score، مصارف إسلامية.

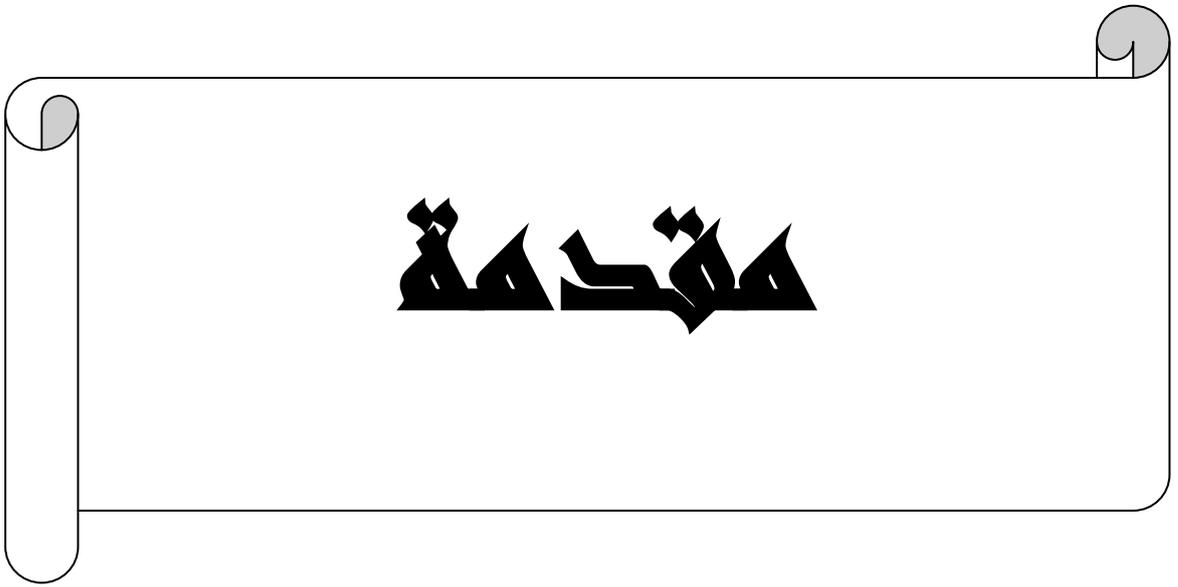
## **Abstract**

The Financial stability in the banking sector is the cornerstone of any financial system, It contributes to increasing its ability to perform its functions of providing banking services, Many researchers have been interested in studying indicators and measurement models ,The z-scor model is one of the best models used in measuring financial stability , because it helps to know whether the bank will face a financial failure or not and its ability to deal with shocks and Financial crises and adapt to them.

With the emergence of the mortgage crisis that erupted in late 2007, which was the result of a number of reasons , a series of répercussions affected the economies of the world, many Western voices appeared calling for the application of the principles of Islamic banking as a result of the Islamic banks are not affected by this crisis .

Since the Arab Gulf countries acquire about 50% of the assets of Islamic financial institutions around the world, and in order to know the ability of these banks to cope with the crisis, We chose a sample consisting of six Islamic banks in the Gulf, In calculating the z-score index in this sample, we found that the Islamic banks are sound financially and are far from financial stumbling, because the z-scor values are much higher than the 2.99 point, As a minimum for the financial safety zone, and recommended the study on the need to pay attention to Islamic banking, especially in view of the recognition of the international community and increase its spread.

**Key words:** Financial Stability, Financial Crisis, z-score, Islamic banks.



يعد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لقيام أي نظام مالي، مما يساهم في رفع قدرته على تأدية وظائفه ومهامه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية، فعدم استقرار هذا النظام أو تعثره من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لما له من آثار سلبية على مستوى الاقتصاد ككل، لذا عرف موضوع الاستقرار المالي مزيداً من الاهتمام منذ سبعينات القرن الماضي بعد موجة التحرر المالي الذي عرفه العالم، وما نتج عنه من إفلاس العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، مما جعل هذا الموضوع يثير اهتمام الكثير من الباحثين خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أوت 2007، والتي تعتبر من أشد الأزمات بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وتأتي خطورة هذه الأزمة في كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموه محركاً لنمو الاقتصاد العالمي، كما تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، ولذلك فإن أي مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

ونجت هذه الأزمة عن أزمة الرهن العقاري التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة والإفراط في السيولة، ثم أخذت تمتد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من مصارف وشركات تأمين، وشركات التمويل العقاري وغيرها، وامتد تأثيرها إلى جميع أنحاء العالم، وقد عرفت اقتصاديات دول الخليج في العقود الأخيرة انفتاحاً محسوساً على الاقتصاد العالمي مما جعل القطاع المصرفي الخليجي يتأثر بتداعيات هذه الأزمة.

### أولاً: إشكالية البحث

وبما أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف التقليدية حيث أنها لا تتعامل بالفائدة اقرضاً واقتراضاً ولا بالمستحقات المالية والتوريق، وغيرها من المعاملات التي تعتبر مخالفة للضوابط الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأصوات تنادي بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل لنظام التمويل التقليدي الذي كان سبباً في ظهور العديد من الأزمات منذ تطبيقه.

ولأن دول مجلس التعاون الخليجي تعرف نمو متزايداً في مجال المصرفية الإسلامية، كما أنها تستحوذ على نسبة كبيرة من أصول التمويل الإسلامية، وعليه سنحاول في هذا البحث التعرف على مقدرة هذه المصارف على مواجهة الأزمة المالية العالمية وقدرتها على تحقيق الاستقرار المالي، وذلك باستخدام

نموذج الاستقرار المالي z-score، وعلى ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

**هل حافظت المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها لمجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1- هل حافظت المصارف الإسلامية السعودية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية؟
- 2- هل حافظت المصارف الإسلامية الإماراتية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية؟
- 3- هل حافظت المصارف الإسلامية القطرية على استقرارها المالي في ظل الأزمة المالية العالمية؟

### **ثانيا: فرضيات البحث**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية".

وتتدرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية السعودية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية الإماراتية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية القطرية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

### **ثالثا: أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في إبراز ضوابط الاستقرار المالي التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إظهار قدرة المصارف الإسلامية على الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية.

### **رابعا: أهداف البحث**

يهدف هذا البحث لدراسة ما يلي:

- الأسباب الحقيقية وراء حدوث الأزمة المالية العالمية.
- تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية عينة الدراسة.
- تقييم قدرة المصارف السعودية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.
- تقييم قدرة المصارف الإماراتية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.
- تقييم قدرة المصارف القطرية على تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.

### خامسا: أسباب اختيار الموضوع

وقع اختيارنا لهذا البحث إلى الأسباب التالية:

- حداثة الموضوع إذ يعتبر موضوع الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية من الموضوعات الحديثة التي لم تتل نصيبها من الدراسة والبحث، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على استقرار القطاع المصرفي في العالم.
- الاهتمام الواسع بالتمويل الإسلامي من قبل حكومات بعض الدول العربية، على أساس أنه يمتلك مجموعة من المعايير والمبادئ من شأنها دعم الاستقرار المالي والتقليل من حدة الاضطرابات المالية.
- مواكبة التوجه العام الذي فرضته الأزمة المالية، والذي دفع الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى إبراز معالم التمويل الإسلامي وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية.

### سادسا: منهج البحث

تقتضي طبيعة البحث استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة والمتناسقة والتي تتناسب مع كل بحث، ولأجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر واختبار الفرضيات قمنا باستخدام عدة مناهج بداية بالمنهج الوصفي لاستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالاستقرار المالي ونماذج قياسه والإطار المفاهيمي للتعثر المالي، والمنهج التحليلي في تحليل تطور مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، واختبار فرضيات البحث استخدمنا اختبار T للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين ( قبل وبعد ) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين بالاعتماد على برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

### سابعا: الدراسات السابقة

- دراسة مصطفى العرابي بعنوان " محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري نموذجا- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم أسس التمويل الإسلامي وإبراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي والصمود أمام الأزمات المالية، بالإضافة إلى الوقوف على تداعيات أزمة الرهن العقاري على المصارف الإسلامية، ومحاولة اختبار سلامتها المالية وتقييم أدائها المالي خلال الأزمة المالية العالمية بالاعتماد على نموذج ألتمان.

خلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي من الناحية النظرية باستطاعته أن يوفر نظاما من شأنه تعزيز الصلة بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار مالي شامل من خلال قدرة معايير ومبادئه المستمدة من الشريعة الإسلامية على تحقيق الاستقرار النقدي وكسب ثقة الأفراد والمؤسسات، والمحافظة على استقرار الأصول المالية.

- دراسة الباحث مشتاق محمود السبعوي بعنوان " الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرف الإسلامي -دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية "، قدمت كـمقال علمي في مجلة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية سنة 2012، هدفت هذه الدراسة إلى تبين الضوابط والأسس التي يعتمدها النظام المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى استخراج المؤشرات من التطورات الحاصلة في الأنشطة الرئيسية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2004-2009، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية عينة الدراسة امتازت بنمو مستمر خلال سنوات الأزمة، مما يعكس استقرارها ومقدرة النظام المصرفي الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي مقارنة بالنظام الرأسمالي.

- دراسة الباحث مهدي بالوافي بعنوان " البنوك الإسلامية والاستقرار المالي -تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، قدمت كورقة بحثية في مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي سنة 2008، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام للاستقرار المالي وضوابطه، وبحث مدى استقرار المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية، وتوصلت نتائج هذه الورقة إلى أن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقرارا من المصارف الإسلامية الكبيرة، وأن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقرارا من المصارف التجارية الصغيرة، بالإضافة إلى أن مساهمة المصارف الإسلامية في استقرار النظام المالي في مكان ودولة تواجهه ليس ذا أثر معتبر.

أما من خلال بحثنا هذا سنسلط الضوء حول مدى قدرة المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي تحديدا على تحقيق الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية باستخدام مؤشر Z-SCOR وبالاعتماد على المعادلة التي تناسب المصارف بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة.

**ثامنا: حدود البحث**

الحدود الزمنية: 2004 - 2012.

الحدود المكانية: اخترنا مصرف الراجحي ومصرف الجزيرة الإسلامي من المملكة العربية السعودية ومصرف أبو ظبي الإسلامي ومصرف دبي الإسلامي من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصرف قطر الإسلامي ومصرف قطر الدولي الإسلامي من دولة قطر، حيث قمنا بجمع التقارير المالية السنوية لهذه المصارف خلال الفترة (2004-2012).

**تاسعا: هيكل البحث**

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج المرجوة قسمنا هذا البحث إلى مقدمة عامة ثلاثة فصول و خاتمة.

الفصل الأول بعنوان أساسيات حول الاستقرار المالي، عرفنا من خلاله الاستقرار المالي وأهميته وعناصره وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى التعرف على التعثر المالي، أسبابه، مراحلها والآثار الناجمة عنه، ثم أنهينا الفصل بنماذج قياس الاستقرار المالي.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، فيتناول تعريف أزمة الرهن العقاري، مفهومها وأسبابها وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم، بالإضافة إلى نشأة الصيرفة الإسلامية وأسس العمل المصرفي الإسلامي والطرح الإسلامي للأزمة المالية العالمية، لنهي الفصل بأهم الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية.

وجاء الفصل الثالث بعنوان تقييم الاستقرار المالي لعينة من المصارف الإسلامية الخليجية خلال الفترة

2004-2012، عرفنا من خلالها بالمصارف محل الدراسة وتحليل مؤشر الاستقرار المالي Z-Score

خلال الفترة 2004-2012 والتي تتضمن فترة الأزمة، ثم اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على اختبار

T.

# الفصل الأول:

## أساسيات حول الاستقرار المالي

---

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي

المبحث الثاني: مفهوم التعثر المالي وأثاره

المبحث الثالث: نماذج قياس الاستقرار المالي

خاتمة

### تمهيد:

إن الحفاظ على الاستقرار المالي أحد الغايات الكبرى لأي اقتصاد، ويتزايد الاهتمام به عادة في أعقاب الأزمات المالية، وبما أن هذه الأخيرة أصبحت سمة النظام الرأسمالي، فقد دفع بالدول إلى الاهتمام أكثر بمفهوم الاستقرار المالي كهدف تصبو إليه وتراهن على تحقيقه، لذلك خصصت المؤسسات والهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وبنك التسويات الدولية) والبنوك المركزية جانبا مهما من نشاطاتها لدراسته وتحقيقه والتوصل إلى الطريقة المثلى لقياسه.

فحالات عدم الاستقرار أو التعثر المالي تعد من المشاكل الاقتصادية لأن آثاره لا تقف عند المصرف المعسر والمقترضين أصحاب الديون المصرفية المتعثرة فقط، وإنما قد تمتد لتشكل أزمة مصرفية شاملة تؤثر سلبا على أداء الجهاز المصرفي وللاقتصاد القومي ككل، لهذا فرضت ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي في المصارف لتمكينها من أداء وظائفها وهذا بتبني مؤشرات لقياسه.

فهناك العديد من طرق ونماذج قياس مستخدمة في تصنيف التعثر المالي، حيث برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر لحماية المتعاملين من الخسائر، وقد أظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966 أعدها Beaver، ثم تبعه في ذلك Altman عام 1968 فبنى نموذجه الخاص والذي شاع استخدامه فيما بعد والذي عرف بنموذج (Z-score)، ثم تلتها دراسات أخرى عديدة تهتم بذات الموضوع، وسنتعرف في هذا الفصل على أساسيات الاستقرار المالي وذلك من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي

المبحث الثاني: مفهوم التعثر المالي وآثاره

المبحث الثالث: نماذج قياس الاستقرار المالي

### المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية، فقد سارعت العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية إلى إصدار تقارير دورية وتوضيح الأطر الخاصة بمفهوم (الاستقرار المالي).

سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على ماهية الاستقرار المالي وإبراز أهميته وأهم العناصر التي يبنى عليها بالإضافة إلى ضوابطه في الاقتصاد الإسلامي.

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي واحداً من الأهداف الأساسية لأي إقتصاد، فقد أصبح ضرورة أكثر من ملحّة في ظل تشابك الأسواق وتطورها وأيضاً في ظل تكرار الأزمات المالية، فأصبح من الضروري العمل على توفير إقتصاد يتمتع بأكبر درجة من التوازن والاستقرار.

#### أولاً: تعريف الاستقرار المالي:

ليس من السهل إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الاستقرار المالي، وهو ما يؤكد مستشار القضايا المالية العالمية **Garry Chinassi** في قوله " لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والإقتصاد الكلي، ويدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييمه أو قياسه"،<sup>1</sup> "فأبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالية".<sup>2</sup>

أما الإقتصادي **Anderson Crockett (1997)**، يرى أن الاستقرار المالي يتطلب:<sup>3</sup>

1. أن تكون المؤسسات الرئيسية أو الأكثر أهمية في النظام المالي مستقرة، بحيث أنه توجد درجة كبيرة من الثقة بأنها ستستمر في الوفاء بالتزاماتها التي تعاقبت عليها دون توقف أو دون اللجوء لمساعدة خارجية.

2. أن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة بحيث يمكن للمتعاملين الإقتصاديين التعامل فيها بثقة وبأسعار تعكس القوى الأساسية، فلا تتغير بدرجة كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة عندما لا تكون هناك أي تغيرات في أساسيات الإقتصاد.

<sup>1</sup> غازي شينا سي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا إقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص1.  
<sup>2</sup> هند مهراوي، التمويل المصرفي الإسلامي الحل البديل للأزمات المالية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، 2015-2016 ص:63.

<sup>3</sup> Andrew Crockett, Why is financial stability a goal of public Policy ?, in maintaining financial stability in a Global Economie, Symposium proceedings, Fédéral Reserve Bank of Kansas city, August 1997, p- p : 55-96.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

وفي تعريف آخر لـ **Chinassi (2004)**: " يمكن أن نصنف النظام المالي في خانة الاستقرار متى ما كان قادراً على تسهيل (بدلاً من إعاقة) الاقتصاد وتشجيت الاختلالات المالية التي تنشأ بصفة داخلية أو طبيعية أو كنتيجة أحداث سلبية كبيرة أو أحداث غير متوقعة.<sup>1</sup>

وبتعبير عام يمكن أن نعرف هدف الاستقرار المالي على أنه تجنب اختلال أو تعطل النظام المالي والذي يحتمل أن تكون له تكاليف كبيرة على الإنتاج الحقيقي، ونلاحظ هنا أنه تم التركيز على آثار عدم الاستقرار المالي على الاقتصاد الحقيقي وإرجاع سبب حدوثه إلى الاضطرابات في الأسواق المالية بالإضافة إلى حالات الإعسار في نظام الوساطة المالية.<sup>2</sup>

وفي تعريف لصندوق النقد الدولي (IMF) والذي ركز فيه على الأنواع المختلفة التي يسميها (بالنوبات) ضمن النظام المالي، والتي تأخذ فترات من عدم الاستقرار المالي التي تتحول بدورها إلى فترات من الاضطراب الحاد في الأسواق المالية والتي تضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الائتمان والسيولة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض في النشاط الحقيقي في الاقتصاد.<sup>3</sup>

ويتضح مفهوم الاستقرار المالي من خلال العمل على تأكيد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلباً على الاقتصاد،<sup>4</sup> وبناء على هذا التعريف يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال:

- استقرار جميع مكونات النظام المالي؛
  - استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها؛
  - ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها، حساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها، سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو غيرها.
- ومن خلال ما سبق وأياً ما كان التعريف فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية (الأسواق المالية والبنوك التجارية)، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>Garry Chinassi, **Defining Financial stability**, IMF working paper no. WP /04/187, october2004.

<sup>2</sup> مخلفي سارة كوثر، **تقييم أثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي-دراسة حالة مبادلات التعثر الائتماني CDS-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015-2016** ص:21.

<sup>3</sup> مشتاق محمود السبعوي وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، 2012، ص: 68.

<sup>4</sup> Narayanan, S. and Rashmi, D. **'Assessment of FinancialStabilité Report : Sveriges Risk Bank'**, Stockholm School of Economics, 2004, p : 4.

<sup>5</sup> أحمد مهدي بلوفاي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي**، مجلة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص: 72.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

وقد تختلف مفاهيم الاستقرار المالي من بنك مركزي لآخر، حيث أنشأت العديد من البنوك المركزية إدارات للاستقرار المالي وبدأت بنشر تقارير الاستقرار المالي، وقد اعتمدت أيضا تعريفات محددة من أجل توفير بعض الإرشادات التي تهدف للحفاظ عليه ويعرض الجدول رقم (01) أدناه بعض تعريفات الاستقرار المالي المتبناة من طرف بعض البنوك المركزية في أنحاء العالم.

### الجدول رقم (1): تعريف الاستقرار المالي من طرف بعض البنوك المركزية

التعريف	
يمكن أن يعرف الاستقرار المالي بأنه الشرط الذي من خلاله يكون النظام المالي (الوسطاء الماليين والأسواق وبنيتها التحتية) قادر على تحمل الصدمات وتجنب الانهيار المالي، أي التخفيف من احتمال اضطرابات في الوساطة المالية في تخصيص المدخرات وتوجيهها إلى فرص استثمار مريح.	البنك المركزي الأوروبي
يعرف المركز الألماني استقرار النظام المالي في القدرة على أداء في تمويل الاقتصاد الكلي وخاصة في حالات الضغوط وخلال فترات التكيف الهيكلي	البنك المركزي الألماني
" غياب التقلبات الحادة، الضغط، الأزمة "	بنك التسويات الدولية
يسود الاستقرار المالي عندما يكون النظام المالي للدولة موثوق فيه وقادر على أن يلغي بشكل تام المخاوف من عدم قدرته على تمويل القطاعات الأخرى من الاقتصاد "	البنك المركزي البريطاني
يشير الاستقرار المالي إلى الوضع الذي يشغل فيه النظام المالي على نحو سليم، ويكون للمشاركين مثل الشركات والأفراد الثقة في النظام.	البنك المركزي الياباني

**المصدر:** من إعداد الطالبان بالاعتماد على تقارير البنوك المركزية ذات الصلة.

وبالتمتع في هذه التعاريف نستنتج التقارب الكبير في وجهات النظر حول الاستقرار المالي على الأقل من طرف محافظي البنوك المركزية، حيث نستنتج:

- محاولة العديد من البنوك المركزية تعريف الاستقرار المالي (بدلا من عدم الاستقرار)؛
- العديد من البنوك المركزية ركزت على المهام الرئيسية للنظام المالي (على سبيل المثال توفير الائتمان وخدمات الدفع)؛
- هناك تركيز على الصدمات التي تعطل سير عمل النظام المالي، أي مقاومة النظام المالي لهذه الصدمات.

**ثانيا: محددات الاستقرار المالي**

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي تحت ثلاث مجموعات هي:<sup>1</sup>

- 1. الشروط الكلية الاقتصادية:** إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.
- 2. الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق:** من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي لا بد من توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات طبيعية وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.
- 3. فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع:** إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية تعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

### المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي وعناصره

في ظل التطور الكبير الذي شهده النظام المالي في ظل العولمة المالية، أصبح هناك ترابط كبير بين مختلف الأنظمة المالية الدولية، وحدث أي خلل في أحدهما من شأنه التأثير على بقية الأنظمة.

#### أولاً: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع 2008 وحمل عنوان " المخاطر العالمية 2008" أن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حكومة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، فغياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي ففي ظل أزمة الرهن العقاري أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاته التي أصدرها في أبريل (2008) ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي. فعدم الاستقرار المالي يسبب اضطرابات خطيرة تزداد على إثرها المخاطر المالية والتقلبات المفرطة في أسعار الأصول وتنتهي بأزمات مالية ومصرفية.<sup>2</sup> فعلى سبيل المثال قد تحجم المصارف عن تمويل المشاريع المربحة، بسبب انحراف أسعار الموجودات بشكل مفرط عن قيمتها الحقيقية، أو قد لا تتم تسوية

<sup>1</sup> ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي- بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص-ص 22-23.

<sup>2</sup> أحمد مهدي بالوافي، مرجع سبق ذكره، ص:76.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

المدفوعات في أوقاتها، وفي الحالات القصوى فإن عدم الاستقرار المالي قد يؤدي إلى تشغيل المصرف، وبالتالي حدوث التضخم ومن ثم انهيار سوق الأسهم.<sup>1</sup>

كما تبرز أهمية الاستقرار المالي من كونه يعكس سلامة النظام المالي، والتي بدورها تلعب دور كبير في تعزيز الثقة في النظام وتمنع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد.

من جهة أخرى تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الاهتمام الكبير للمؤسسات المالية الدولية للحفاظ عليه بحكم أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وأصبح الاستقرار المالي أحد أهم الأهداف الأساسية التي يسعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تحقيقها للدول الأعضاء، مما استوجب تدخلها في الكثير من الحالات من أجل استعادته كما في حالة أزمته المكسيك 1994، والنمو الآسيوية 1997.<sup>2</sup> فهناك أكثر من 12 مصرفاً مركزياً والعديد من المؤسسات المالية تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي، وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه ومن المبادرات الفعلية:

- إنشاء معهد خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام 1999م، على إثر أزمة جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على المستوى العالمي على تقوية وتمتين أنظمتها المالية.

- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي في أبريل 1999م، من قبل ست وعشرين سلطة مالية محلية وعالمية من دول متقدمة بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي، من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة.

- استحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها.<sup>3</sup>

كما يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي بالنظر إلى الدروس المستفادة من التجارب المؤلمة للأزمات التي وقعت خاصة خلال العقدين الماضيين في جميع أنحاء العالم، حيث علمتنا هذه الدروس بأنه لانعدام الاستقرار المالي آثار مدمرة ومكلفة لمعظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على جميع الأصعدة.

<sup>1</sup> هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010، مجلة جامعة زاخو، المجلد: 3(B)، العدد 2، 2015، ص 541.

<sup>2</sup> Durmus Yilmaz, **Financial Security And stability**, The OECD's 2<sup>nd</sup> world forum on statistics, knowledge and Policy 'Measuring and Fostering the Progress of Sociatries, Istanbul, 27-28 june 2007, p ; 2-3.

<sup>3</sup> أحمد مهدي بالوافي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

فعلى صعيد الاقتصاد الكلي انعكست الاضطرابات المالية سلبا على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، فأزمة الرهن العقاري مثلا خلفت تكاليف اقتصادية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد حيث فقد الملايين وظائفهم وأغلقت الشركات.

وعلى الصعيد المالي فقد انهارت الأسواق المالية وتعرض العديد من المصارف حول العالم لتعثر وخسائر جراء الأزمات المالية وتراجعت معدلات منح الائتمان، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال للتقليل من حدة الاضطرابات.

وعلى الصعيد السياسي فقد أطاحت الاضطرابات المالية بالكثير من الحكومات الديمقراطية على غرار ما حدث في إيطاليا واليونان جراء أزمة الديون الأوروبية في 2011.<sup>1</sup>

نتيجة لما سبق ذكره وغيره من آثار للاضطرابات المالية فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال الجهات المعنية، فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثمان أو غيرها إلا ويضع ضمن برنامج أعماله الحديث عن الأمر والحث على ضرورة تكاتف الجهود للحد من النزيف الذي تحدثه هذه الاضطرابات كما لا يكاد يخلو بنك مركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات.<sup>2</sup>

### ثانياً: عناصر الاستقرار المالي

تبين مما سبق أن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد ككل.

وحسب Michal Foot كون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:<sup>3</sup>

1. الاستقرار النقدي؛
2. الثقة في عمليات الوظائف الأساسية للمؤسسات والأسواق المالية؛
3. عدم وجود تغيرات في أسعار الأصول الحقيقية والمالية، والتي من شأنها أن تؤثر في الاستقرار النقدي.

### 1. الاستقرار النقدي<sup>4</sup>

ويعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر لأن ذلك قد يوقع في الانكماش، والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار أي بتغيرات هادئة وقابلة للتوقع دون مفاجآت،

<sup>1</sup>Dur mus Yilmaz, op. Cite, p : 30.

<sup>2</sup>أحمد مهدي بالوافي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

<sup>3</sup> Michael foot, What Is Financialstabilité and How do we get it ?, The Roy bridge mémorial lecture financial services autorité, April 2003, Avalable on : <http://www.mondovisione.com/news/uks-financial-services-authority-the-search-for-financial-stability/>

<sup>4</sup> مصطفى العربي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري نموذجاً- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016 ص: 113.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

ويعتبر استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل (تضخم أو انكماش) إلى أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني.

ويمكن للاستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في الاستقرار المالي، بحيث يمنع التشوّهات في الأسواق المالية ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار.

فاستقرار الأسعار يسهل تحديد التغيرات النسبية في الأسعار، مما يسمح للمستهلكين والشركات باتخاذ قرارات الاستهلاك والاستثمار على أساس متين، مما يمكن من التخصيص الفعال للموارد كما أن الاستقرار في الأسعار يطمئن المستثمرين بشأن التضخم، مما يخفض من علاوات مخاطر التضخم وبالتالي يحفز على الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار في الأسعار يخفض من احتمال تحويل الأفراد والشركات لمواردهم من توظيفات منتجة إلى نشاطات أخرى بحثاً عن الحماية من التضخم.

كما هو واضح فإن الاستقرار النقدي والاستقرار المالي مرتبطين ببعضهما البعض، فالاستقرار في مجال واحد يسهل الوصول إلى الاستقرار في المجال الآخر، ويمكن تلخيص العلاقة بين الاستقرار النقدي والاستقرار المالي من خلال الشكل التالي:



## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

الثقة في المؤسسات المالية لسببين: الأول يتعلق بانعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، والثاني نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية على أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها، فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها ان تشجع العملاء على تحمل المزيد من المخاطر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار وهذا أمر مفيد للنمو، وقد عبر (Kenneth Arrow) الحائز على جائزة نوبل عن هذا المعنى منذ أربعين عاما حين قال: «نستطيع أن نقول بقدر معقول من اليقين إن الكثير من التخلف الاقتصادي في العالم راجع إلى الافتقار إلى الثقة المتبادلة».

والواقع أن الكثير من البحوث الاقتصادية أثبتت وجود علاقة قوية بين مستوى الثقة في اقتصاد ما ومجمل أداء ذلك الاقتصاد، فبدون الثقة المتبادلة يصبح النشاط الاقتصادي فريسة لقيود شديدة.

### ب- الثقة بين المؤسسات المالية:

هناك ترابط كبير بين البنوك حيث أن جزء كبير من عملياتها هي فيما بينها، فالسوق بين بنكية (interbancaire) توفر الائتماني قصير الأجل بين البنوك، وتضمن استمرارية عمل القطاع المصرفي ومن ثم النظام المالي ككل، فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها، ويؤدي إلى تعطيل هذه السوق ويهدد النظام المالي ككل.

### 3. استقرار أسعار الأصول:

تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات متمثلة فيما يلي:

أ-تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة؛

ب-تغير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة؛

ج-التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم انفاقها؛

د-التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا.

إن تأثير تغير أسعار الأصول المالية على الأداء الاقتصادي قد يكون كبيرا في حالة الاختلالات

الكبيرة في تسعير الأصول، ولكن ما الذي يؤدي إلى الاختلالات في تسعير الأصول؟

في الواقع أن تسعير الأصول المالية في السوق المالي يعتمد على قانون العرض والطلب، والذي بدوره يخضع لمجموعة من العوامل تؤثر على قرارات الفاعلين في السوق المالي على غرار المعلومات المتاحة، والتدفقات المالية المستقبلية الناتجة عن هذه الأصول والتي بدورها تعتمد على أداء المؤسسة وسياساتها في توزيع الأرباح إذا تعلق الأمر بالأسهم، وبالرغم من أن السوق المالي الكفاء يساعد على نشر المعلومات فإن التقليد قد يؤدي إلى تحكم الفاعلين الأقل إعلاما في السوق، مما يؤدي إلى سوء تسعير الأصول المالية ونشوء الفقاعات ويمكن القول بوجود فقاعة سعرية إذا تجاوزت أسعار الأصول المالية

بشكل كبير القيمة الأساسية المقدرة لهذه الأصول، ولكن كيف يؤثر سوء تسعير الأصول المالية ونشوء فقاعة سعرية في الاستقرار المالي؟ ليس من السهل تحديد وجود فقاعة سعرية، فإذا أمكن ذلك كان من الممكن تقادي انفجارها وانفجار الفقاعة المالية يعني انهيار أسعار الأصول المالية، مما يؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال القنوات الأربعة المذكورة سابقا.

### المطلب الثالث: ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الضوابط التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

**أولاً:** يقوم النظام المالي والاقتصادي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والتمسك والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، ويعتبر الالتزام بالقيمة الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجا أو مستهلكا بائعا أو مشتريا وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

**ثانياً:** يقوم الاقتصاد الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد، هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائما أبدا وفريق خاسر دائما أبدا بل المشاركة في الربح والخسارة.

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة، والإستصناع وبالسلم وغيرها، كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup>

**ثالثاً:** حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كيف الفقهاء مثل هذه المعاملات أنها من المقامرات المنهي عنها شرعا، فضلا عن أن الخبراء وأصحاب البصيرة من المختصين في الاقتصاد الوضعي يؤكدون على أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية كونها لا تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية

<sup>1</sup> محمود الوادي وآخرون، دور الاقتصاد في الحد من الأزمة الاقتصادية، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، يومي 10-11 نوفمبر، 2009، ص: 05.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

وإنما هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار، والانهيال السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام.

**رابعاً:** حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل، خصم الأوراق التجارية، خصم الشيكات المؤجلة ونظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد أكد ذلك الآثار التي أفرزتها الأزمة المالية والتي اعترف بها مختصين في الاقتصاد الوضعي على أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون، وهو ما أدى إلى اشتعال الأزمة وتفاقمها.<sup>1</sup>

**خامساً:** يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، كما في قوله تعالى "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" سورة البقرة الآية (280)، فضلا عن أن المختصين في الاقتصاد الوضعي أكدوا على أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن سداد الالتزامات المترتبة عليه، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة وتدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ إجراءات العجز على الرهون المقدمة من قبل المدين وتشريده وطرده، وهذا ما أدى إلى وجود أزمة اجتماعية وإنسانية إلى جانب الأزمة الاقتصادية.<sup>2</sup>

**سادساً:** منع التكتلات التي تؤدي الى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار، من خلال القيام بتنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة والاهتمام بالجهات الإشرافية لمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش وعدم التدخل بالتسعير إلا في أوقات الضرورة، وهذا ما تطلبه الأحكام الشرعية في مختلف المعاملات المالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عباد، جمعة محمود، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص: 16.

<sup>2</sup> مشتاق محمود السباعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

<sup>3</sup> فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطالببي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20، جامعة كربلاء-العراق، ص: 189.

## المبحث الثاني: مفهوم التعثر المالي وآثاره

أصبح تعثر المصارف مشكلة تعاني منها كثير من الأنظمة المصرفية في العديد من دول العالم ينتج عنها خسائر مالية واقتصادية واجتماعية ضخمة، وبرزت هذه المشكلة نتيجة التوسع غير المدروس في نشاط الصناعة المصرفية داخليا وخارجيا بهدف اجتذاب المزيد من العملاء وتحقيق العوائد، وتكمن خلف هذه المشكلة أسباب وعوامل مختلفة، وسنحاول الإحاطة بمختلف الجوانب المتصلة بمشكلة التعثر المالي.

### المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي

تواجه كل من المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء حالات تعثر سداد القروض الممنوحة للأفراد والشركات، والتي لا يكاد يخلو منها أي مصرف محلي كان أو عالمي، وتعتبر مشكلة تعثر السداد أو عدمه من القضايا الشائعة لدى القطاع المصرفي وعموما يقصد بالتعثر المالي حالة أو أكثر من الحالات التالية:<sup>1</sup>

فقد يقصد بالتعثر المالي حالة شركة تنعدم فيها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، رغم أن مجموع أصولها يزيد على مجموع مطلوباتها، كما يقصد به حالة الإفلاس التي تمر بها الشركة عندما تزداد مطلوباتها على قيمة أصولها، ويلاحظ هنا أن التعثر المالي أقل غموضا من الفشل الاقتصادي، وما يهم إدارة المصرف هو التعثر المالي وتحديد مضمونه كحالة من العسر المالي الفني والإفلاس معا. وهو حالة من عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو المصرف أو الفرد،<sup>2</sup> أو أنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المنشأة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة، والتي تجعلها قريبة جدا من إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية تتراكم سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها.<sup>3</sup>

فالتعثر المالي ما هو إلا حالة اختلال ترجع بالأساس إلى عدم التوازن بين موارد المشروع والتزاماته في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وهو يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلية كلما صعب على المشروع تجاوز الأزمة الناجمة عنه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي- تجارب دولية عربية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 66.

<sup>2</sup> كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة النيلين، جانفي 2013، ص: 87.

<sup>3</sup> إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض- المصرف الصناعي السوري نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، ص: 101.

<sup>4</sup> زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص: 40.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

ويعرف أيضا على أنه نقص العوائد أو توقفها وعدم القدرة على تسديد الالتزامات في مواعيدها، فهو يمثل المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد.<sup>1</sup> كما يعرف التعثر المالي للعميل في عالم المال والأعمال وارتباطا بالمجال المصرفي، بأنه اضطراب العلاقة الطبيعية بين العميل المقترض - بصرف النظر عن شكله القانوني - وبين مصرفه أو مصارفه المتعامل معها كعميل ائتمان، والعميل المتعثر إنما هو ذلك العميل الذي أتى الواقع العملي بما يخرج به عن نطاق المأمونية والثقة فيه كعميل ائتمان، والمقياس الرئيسي هنا من منظور المصرف-أي مصرف- هو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه مصرفه.

إن فمضمون التعثر من منظور العلاقة القائمة بين أي مصرف و عميله، إنما ينصب على مدى قدرة العميل في أداء التزاماته تجاه المصرف، و يمكن حصر الالتزامات بالدرجة الأولى في قدرة العميل على السداد في الوقت المحدد، و يمكن الإشارة إلى أن التعثر المالي للعميل مقرون بالمدة وإمكانية السداد وعدم السداد، فالتعثر في حالة السداد يكون بعدم دفع الأقساط في آجال استحقاقها وإنما يتم دفعها في آجال لاحقة، أما التعثر في حالة عدم السداد فيمكن في عدم دفع أقساط الدين كليا أو جزئيا، و تتجلى حالة التعثر لدى المصارف بصفة عامة في شكلين أساسيين هما:

**1. الديون المشكوك في تحصيلها:** تعرف الديون المشكوك في تحصيلها بأنها الذمم المستحقة على أشخاص تدعو المعلومات إلى اعتبار احتمال تحصيلها كلها موضع تساؤل، مما يضطر المصرف إلى تكوين مخصصات مالية لها.

**2. الديون المعدومة أو الهالكة:** تعرف بأنها الديون التي يتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها وتقرر إهلاكها، ويتم تشكيل مخصص بنسبة 100% من قيمة هذا الدين، وذلك فور اتخاذ قرار بأنه دين معدوم أو عند إعلان العميل إفلاسه أو وفاته، أو ظهور أسباب أخرى تدعو لاتخاذ قرار إهلاك الدين، وتتلخص أسباب إعدام الديون في الآتي:<sup>2</sup>

أ- إفلاس المدين أو إعساره.

ب- الوقاية من الإفلاس (إفلاس البنك).

ج- سقوط الحق في المطالبة بمضي المدة.

### المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي

من خلال هذا المطلب سوف نوضح أسباب التعثر المالي ومراحل:

#### أولاً: أسباب التعثر المالي

<sup>1</sup> علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية المتعثرة العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، علوم إنسانية، الجامعة الإسلامية فلسطين، المجلد 25، 2011، ص: 859.

<sup>2</sup> بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012، ص-ص: 110-111.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

هناك مجموعة من العوامل أدت وتؤدي إلى نشوء الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية، إذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها كالتالي:

### 1. أسباب متعلقة بالبنك

ويمكن حصر هذه الاسباب في النقاط التالية:

أ-عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق، وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في البنك؛

ب-عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان إذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه ويتساهل معهم في شروط منح الائتمان؛<sup>1</sup>

ج-عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للمصرف من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها، وعدم القيام باستعمالات دقيقة ودورية عن نوعية البضائع المقدمة كضمان، والتي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد؛

د-ربط الرواتب والحوافز بنمو محفظة القروض، والقلق من عدم تحقيق الإيرادات المستهدفة مما يؤدي إلى التساهل في منح الائتمان بما لا ينسجم مع أسس الأمان المصرفي.<sup>2</sup>

### 2. أسباب متعلقة بالمقترض (العميل)

هي تلك الديون التي أوجدتها عوامل ذاتية وكان العميل أو المنشأة المقترضة سببا مباشرا فيها سواء كان عمدا أو قصورا وعدم معرفة، ويمكن إرجاعها إلى:<sup>3</sup>

أ- عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة والكاملة للبنك؛

ب-عدم تنفيذ توجيهات المصرف وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل

ج-عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل؛

د-استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوح من أجلها؛

هـ-استخدام جانب كبير من رأس المال العامل في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل.

### 3. أسباب متعلقة بالبيئة المحيطة بالمصرف

وتتمثل في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية، وكذلك المنافسة غير المشروعة بين المصارف وعدم استقرار أسعار الصرف.

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان-الأردن، 1999، ص:284.

<sup>2</sup> إيمان انجروا، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

<sup>3</sup> عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، 2013، ص: 256.

### 4. أسباب تشريعية وقانونية

إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة من حيث شموليتها، وعدم تغطيتها الكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة، لا تدرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار بالإغلاق.

### 5. أسباب خارجية مترتبة على الايديولوجية الاقتصادية

وأهم ما يتصف به الاقتصاد النامي هو حالة عدم الاستقرار التي ترجع إلى عدة عوامل منها:<sup>1</sup>  
أ-الخلل الهيكلي: حيث يركز اقتصاد معظم الدول النامية على انتاج سلعة واحدة غالبا ما تكون مادة خام، تخضع أسعارها وكمياتها لتقلبات السوق الدولي الخاص بهذه السلعة.  
ب-الارتباط بالسوق العالمي: وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية في داخل الدولة، خصوصا مع زيادة اتجاه الدول النامية إلى استيراد سلع كاملة التصنيع.

ج-كثرة التغيرات السياسية: المتمثلة في تغيير النظام تماما أو التغيير المتتالي للحكومات، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في داخل الدولة.

### ثانيا: مراحل التعثر المالي

يمكن استعراض مراحل التعثر المالي على النحو التالي:<sup>2</sup>

1. مرحلة ما قبل ظهور التعثر المالي: هذه المرحلة تمر بالعديد من المراحل السلبية نذكر منها:

أ-انخفاض الطلب على منتجات البنك؛

ب-ضعف الموقف التنافسي للبنك؛

ج-زيادة تكاليف التشغيل؛

د-عدم كفاية رأس المال العامل؛

هـ-انخفاض معدل دوران الأصول.

ويعتبر اكتشاف أمر التعثر في مرحلة مبكرة، سوف يمكن البنك من مواجهة الموقف بشكل أكثر فاعلية وأكثر سهولة.

<sup>1</sup> دعاء محمد زايد، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني-دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة- منكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003، ص-ص: 53-54.

<sup>2</sup> عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتعثر-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص-ص: 56-58.

2. **مرحلة التدفق النقدي المنخفض:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة للنقدية وذلك على الرغم من امتلاكه لأصول مادية تزيد من قيمتها عن قيمة التزاماته الإجمالية تجاه الغير، والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية، بالإضافة إلى تحقيق معدل مقبول من الربحية بحيث تكمن المشكلة في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق.
3. **مرحلة العسر المالي المؤقت:** ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المصرف على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة، لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة ومقابلة نموه المطلوب، في هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة البنك إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة.
4. **مرحلة الإعسار الكلي:** وهي الحالة التي يكون فيها البنك عاجزا على مواجهة التزاماته المستحقة، وتكون قيمة أصوله أقل من قيمة خصومه أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منح المصرف فترة لإعادة تصحيح أوضاعها.
5. **مرحلة الفشل القانوني:** وهي مرحلة لا يستطيع فيها البنك التحكم في التعثر، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.

### المطلب الثالث: آثار التعثر المالي

تترك مشكلة التعثر آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع المصرف المتعثر، قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها، وتحسن أدائها وقدرتها على مواكبة المستجدات في الصناعة العالمية والمصرفية، وذلك من خلال:<sup>1</sup>

#### أولاً: مناخ الاستثمار

يعتبر ارتفاع حجم التعثر المالي مؤشرا لانخفاض عائد الاستثمار في الكثير من المشروعات، والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار، وتوفير المزيد من فرص العمل.

#### ثانياً: الأثر على القطاع الخارجي

يؤثر تعثر المصارف على ميزان المدفوعات، حيث يقلل من عملية تصدير المنتجات والخدمات، نظرا لصعوبة حصول المنشآت المصدرة على التمويل والضمانات اللازمة لتسوية عمليات التصدير، كما يساهم أيضا في خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل وعليه فقدان الدولة الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة مما ينعكس بصورة سلبية (عجز) على حساب رأس المال.

#### ثالثاً: تباطؤ النمو الاقتصادي

إن توسع ظاهرة التعثر المالي يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي بسبب عمليات التمويل للمشاريع، وخاصة المشاريع الجديدة مما يؤدي إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> سعاد عوف الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73-74.

### رابعاً: انخفاض الثقة في الجهاز المصرفي

إن التعثر يؤدي إلى تقليل الثقة بالجهاز المصرفي، مما يخفض من التعامل مع البنوك وبالتالي انخفاض الودائع.

### خامساً: تأثير البنوك المحلية

إن أي جهاز مصرفي يعاني من مشكلة تعثر مؤسساته المصرفية، فبذلك تتأثر علاقاته مع المصارف الدولية بصورة سلبية، ويظهر ذلك لعدم قدرة المصارف المحلية من الحصول على التمويل الدولي أو الحصول عليه بشروط صعبة ومنتشدة تفرضها المصارف الدولية.

### سادساً: الأثر على السياسة النقدية والمالية

تؤثر مشكلة التعثر المالي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعلى رأسها استقرار الأسعار، فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الجهاز المصرفي الذي يمثل حلقة مهمة في تحقيق انسجام السياسة النقدية، فإن أي خلل يحدث في أحد مؤسساته سيؤثر سلباً على أدائها كما تؤثر أيضاً مشكلة التعثر على السياسة المالية من خلال انخفاض حجم الإيرادات في شكل ضرائب على أرباح المصارف المتعثرة، وارتفاع حجم التكاليف الناجمة عن قيام السلطات المختصة بحل ومعالجة مشاكل تعثر هذه المصارف.

### سابعاً: التأثير على التضخم

تؤدي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض المتحصلات الضريبية نظراً لنمو حجم المشروعات المتعثرة في الاقتصاد إلى تفجير قوى التضخم في الاقتصاد القومي، وتوجد علاقة تبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة حيث يغذي أحدهما الآخر في عملية متصاعدة، ولا يخفى على أحد أن التضخم يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشيع الاضطراب في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2009، ص: 117.

## المبحث الثالث: نماذج قياس الاستقرار المالي

بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات الناشئة في بداية الستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان Beaver هو أول من اقترح نموذجاً في هذا المجال عام 1966 يقوم على النسب المالية المركبة وقد تبعه في ذلك عدة باحثين في بريطانيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، هذا وتختلف النماذج المقترحة من حيث الشكل والمضمون، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم النماذج المقترحة للتنبؤ بالتعثر المالي.

### المطلب الأول: نموذج Beaver

قام Beaver عام 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964)، فضلاً عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة وكان معيار الفشل الذي استخدمه Beaver إما إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، واحتسب Beaver (30) نسبة مالية صنفها إلى 6 مجموعات رئيسية وذلك لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة النموذج هي:

1. نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛

2. نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات؛

3. نسبة صافي رأس المال إلى مجموع الموجودات؛

4. نسبة التداول؛

5. نسبة التداول؛

6. نسبة التداول السريعة.

وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبؤية جعلته قادراً على التنبؤ بالفشل وقيل وقوعه بخمس سنوات، وتابع في عام (1968) دراسته السابقة بتحليل 14 نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل الشركات خلال الخمس سنوات السابقة للفشل، ويقوم بحث Beaver على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة، بين كل من مجموعة الشركات الناجحة ومجموع الشركات الفاشلة، وذلك باستخدام البيانات المالية للسنة السابقة لسنة الفشل بالنسبة للشركات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للشركات القوية، وكلما ازداد الفرق بين قيمة المتوسط لنسبة مالية ما، فإن ذلك يعني أنها تملك قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل الشركات، وتوصل نتيجة الاختبارات التي أجراها إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛

- نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛

- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.
  - وأجرى Beaver تحليلاً آخرًا يستند إلى مقارنة متوسطات البنود المالية في السنة السابقة للفشل في المنشآت الفاشلة مع هذه المتوسطات في المنشآت الناجحة، وكان أهم ما توصل إليه:
  - تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛
  - تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة، وذلك خلافاً لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية؛
  - تملك المنشآت الفاشلة نقدية أقل من المنشآت غير الفاشلة، ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى.
- ويجب ملاحظة أن التنبؤ بالفشل وفق نسب Beaver لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد وإنما يجب أن تدرس معاً، وهنا يظهر دور المحلل المالي في تقييم واقع المنشآت محل الدراسة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نموذج z-score (Altman1968) للتنبؤ بالفشل

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث حاول ألتمان من خلاله تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، إذ طبق دراسته على 66 منشأة صناعية نصفها منشآت فاشلة تعرضت للإفلاس خلال الفترة من عام 1946 حتى عام 1965، والنصف الآخر منشآت غير فاشلة خلال نفس الفترة وتم احتساب 22 نسبة من واقع التقارير المالية للمنشآت، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد (multiple discriminant analysis) توصل ألتمان إلى النموذج التالي:

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.999x_5$$

حيث تمثل:

Z : المؤشر الكلي

X<sub>1</sub> : نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

X<sub>2</sub> : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

X<sub>3</sub> : نسبة الإيرادات قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X<sub>4</sub> : نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية للالتزامات.

X<sub>5</sub> : نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات.

ولم يقيم ألتمان باحتساب نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الالتزامات التي كانت أفضل نسب الموجودات غير السائلة في التنبؤ بفشل المنشآت حسب Beaver، كون أن الاهتلاكات لم تظهر بصورة متناسقة في القوائم المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إيمان انجروا، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 108-109.

<sup>2</sup> جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص: 79.

## الفصل الأول: ..... أساسيات حول الاستقرار المالي

وتمثل هذه النسب كل من السيولة، التمويل، الربحية وسلامة الهيكل التمويلي والنشاط على التوالي وجميعها تعتبر متغيرات مستقلة استخدمت لغايات الاستنباط علاقة خطية بينها وبين المتغير التابع للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة، حيث قام بتطبيق النموذج على الشركات الناجحة والفاشلة وكانت الدراسة كما يلي:

1. إذا كانت درجة التمييز Z أكبر أو تساوي 99, 2، تعني أن الشركة ناجحة؛
  2. إذا كانت درجة التمييز Z من 1,81 وأقل من 2,99، يعني أن الشركة يصعب تحديد وضعها، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية (مشكوك في استمراريتها)؛
  3. إذا كانت درجة التمييز Z أقل أو تساوي 1,81، يعني أن الشركة فاشلة يحتمل إفلاسها وغير قادرة على الاستمرار.
- واستطاع نموذج ألتمان التنبؤ بفشل المنشآت بدقة وصلت إلى 95% قبل عام واحد من الإفلاس في حين بلغت دقة النموذج في التنبؤ بفشل المنشآت قبل عامين من الفشل (83%)<sup>1</sup>، أما بالنسبة للمصارف فإن هذا المؤشر يطبق على المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية على حد سواء ويتحدد وفقاً للمعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$Z = \frac{k + u_{ROA}}{\sigma_{ROA}}$$

حيث:

K: حقوق المساهمين على الأصول؛

$U_{ROA}$ : متوسط العائد على الأصول؛

$\sigma_{ROA}$ : الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

ويعتبر مؤشر z-score المعيار الأكثر انتشاراً لقياس السلامة المالية للمصرف وهو يرتبط عكسياً مع احتمال إعساره أي احتمال أن تصبح قيمة أصول المصرف أقل من قيمة الديون، وتمثل القيمة المرتفعة لـ Z احتمال أدنى لمخاطرة التعثر المالي أي استقرار أكثر والعكس، أما عن مدى ملاءمته لقياس التعثر المالي للمصارف الإسلامية فإن له سمة هامة تجعل منه مقياساً موضوعياً لأنه يركز على مخاطر المصارف في توظيف أصولها، أي خطر نفاذ رأس المال واحتياطيات المصارف (سواء التجارية، الإسلامية، أو غيرها). وينطبق هذا المؤشر على المصارف التي تعتمد استراتيجية خطر/عائد مرتفع، أو تلك التي تعتمد استراتيجية مخاطر منخفضة مقابل عوائد منخفضة (خطر/عائد منخفض).

<sup>1</sup> ميشال سويدان، مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية، جامعة أربيد، الأردن، 28-29 أبريل 2010، ص-ص: 588-589.

<sup>2</sup> رانيا زبير، نزمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 1، 2016، ص: 312.

**المطلب الثالث: نموذج (sherrod1987)**

يعتبر نموذج sherrod واحد من أكثر النماذج الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي، حيث أنه يقوم على نسب مؤشرات مالية مستقلة مرتبطة بأوزانها النسبية وفقا للمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$Z=17 X_1 +9X_2+3,5X_3+20X_4+1,5X_5+0,1X_6$$

حيث أن:

- $X_1$ : صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛
- $X_2$ : الأصول السائلة / إجمالي الأصول؛
- $X_3$ : إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول؛
- $X_4$ : صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول؛
- $X_5$ : إجمالي الأصول /إجمالي الالتزامات؛
- $X_6$ : إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة.

يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:<sup>2</sup>

- تقييم مخاطر الائتمان.
- التنبؤ بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية، والهدف الثاني يستخدم للتأكد من استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة الشركة على مزاولة نشاطها في المستقبل.

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة لهذا النموذج الى خمس فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup> الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي . دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في ننوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013، ص: 464.

<sup>2</sup> مصطفى العرابي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

الجدول رقم(02): درجة المخاطرة حسب نموذج: sherood

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z
الأولى	المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z > 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض للمخاطر	$25 > Z > 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z > 5$
الرابعة	المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z > -5$
الخامسة	المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z > -5$

المصدر: مصطفى العرابي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص: 185.

يتضح من الجدول أعلاه أن المؤشر يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة، فارتفاع قيمة المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة وقوة المركز المالي للمنشأة ومدى إمكانية استمراريتها، أما انخفاض قيمة هذا المؤشر فهو دليل على ارتفاع درجة المخاطرة وعدم إمكانية استمرار المنشأة.

## خلاصة الفصل الأول

- تناولنا من خلال هذا الفصل الاستقرار المالي، أهميته، عناصره ومفهوم التعثر المالي وأسبابه، كما تم التعرف أيضا على بعض نماذج قياس الاستقرار المالي ليتم الخروج في الأخير بخلاصة مفادها أن:
- الاستقرار المالي نال اهتمام الكثير من الباحثين وذلك لأهميته الكبيرة التي يحتلها القطاع المالي في الاقتصاد، فأبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب الأزمات المالية.
  - تبرز أهمية الاستقرار المالي من خلال الآثار السلبية التي أحدثها عدم الاستقرار في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدة، والتي تم مشاهدتها بعد الأزمة المالية 2008 بوضوح.
  - يستند النظام المالي والاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية التي تساعد في التصدي للأزمات المالية والحد من آثارها، ومن أهم هذه الضوابط أن النظام المالي والاقتصادي يقوم على منظومة من القيم والمثل والأخلاق.
  - أنه يجب على إدارة المصرف التفكير بجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحل الأولى وذلك لمواجهة مخاطرة والتغلب عليها حينها، لأن التعثر المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة المصرف وهذا حتى تحمي نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية بل تمتد آثاره السلبية أيضا إلى الاقتصاد الدولي ككل.
  - من أهم نماذج قياس الاستقرار المالي نموذج Z-score، وهذا لمصادقيته في الحكم على الاستقرار وإمكانية تنبئه بالتعثر المالي.

## الفصل الثاني:

# آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

---

تمهيد

المبحث الأول: أزمة الرهن العقاري

المبحث الثاني: واقع التمويل والصيرفة الإسلامية

المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لأزمة المالية العالمية على المصارف

الإسلامية

خاتمة

### تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي منذ سنة 2007 أزمة مالية حادة تعتبر الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، تسببت فيها الرهون العقارية الأقل جودة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى حدوث العديد من الاضطرابات ليس فقط في أسواق النقد والمال والبورصات، ولكن كانت هناك اضطرابات وانهيارات في المؤسسات المالية مثل مصارف الاستثمار والمؤسسات المالية الكبيرة ذات سمعة عالمية أمثال " ليمان براذرز "، وبدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة الأمريكية تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وغيرها من الدول، مما اضطر بهذه المصارف إلى بيع أصولها بأسعار متدنية مما زاد من تنامي هذه الخسائر، الأمر الذي أدى إلى حدوث حالة من عدم التأكد في مستقبل الاقتصاد العالمي وتراجع الثقة في الأسواق بشكل كبير.

ويكمن الحل الوحيد والأفضل في مواجهة تداعيات هذه الأزمة في ضرورة الاعتراف بأن الاقتصاد الإسلامي هو الخيار العقلاني والرشيد في مواجهة وتقادي هذه الأزمات والاضطرابات الاقتصادية، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أزمة الرهن العقاري الأسباب والتداعيات

المبحث الثاني: واقع التمويل والصيرفة الإسلامية

المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

## المبحث الأول: أزمة الرهن العقاري- الأسباب والتداعيات-

واجه العالم في العقد الماضي أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه، وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم اقتصادياً، وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من ثغرات ونقاط ضعف أدت إلى حدوث انهيارات وإفلاسات والعديد من المظاهر.

### المطلب الأول: مفهوم أزمة الرهن العقاري

قبل أن نتطرق إلى مفهوم أزمة الرهن العقاري يجب أن نوضح أولاً الرهن العقاري.

#### أولاً: مفهوم الرهن العقاري

تعني كلمة (mort-gage) في اللغة الإنجليزية (الرهن)، وأصلها في اللغة اللاتينية مكونة من جزئين (mort)، وتعني: الموت و (gage)، وتعني: الرهن، أي (الرهن المميت)، ومن التعريفات البسيطة للرهن العقاري هو شراء عين عقارية بالأقساط لفترة من الزمن قد تصل حتى عشرين عاماً بفائدة، على ألا يجوز للمشتري التصرف في العقار حتى الانتهاء من تسديد قيمة الرهن بالكامل.<sup>1</sup>

ويعرف أيضاً على أنه حق عيني تبقي ينشأ بمقتضى عقد رسمي على عقار، ويخول للدائن التقدم إلى الدائنين العاديين و الدائنين الآتئين له في المرتبة لاستيفاء حقه من ثمن العقار، أو بصفة عامة من المقابل النقدي للعقار المرهون كالتعويض ومبلغ التأمين في أي يد يكون، فهو حق عيني لأنه يخول صاحبه سلطة مباشرة على الشيء موضوع الحق يستعملها دون وساطة أحد، على أن هذه السلطة على خلاف الحقوق العينية الأصلية لا تخول حقا في استعمال الشيء أو استغلاله، و إنما فقط في اقتضاء الدائن المرتهن حقه من المقابل النقدي للشيء محل الحق بالأفضلية على غيره من الدائنين العاديين أو الدائنين المرتهين اللاحقين له في المرتبة، حيث يخول لصاحبه حق التقدم وحق التتبع.

وهو حقا تبعياً لأنه لا يقوم إلا تبعا لحق أصلي لكي يضمن الوفاء به، ويترتب على ذلك أن الرهن يتبع الحق المضمون في صحته وانقضائه ما لم ينص القانون على غيره، وهو كذلك حق غير قابل للتجزئة بمعنى أن كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامنة لكل الدين، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها، ما لم ينص القانون أو يقضى الاتفاق بغير ذلك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد سعيد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2011، ص-ص: 132-133.

<sup>2</sup> نصر ابو الفتوح فريد، الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011، ص-ص: 69 - 71.

### ثانياً: خصائص أسواق الرهن العقاري

تتمتع أسواق الرهن العقاري بالخصائص التالية:<sup>1</sup>

- 1. العلاقة بين القرض العقاري وقيمة المسكن:** توجد علاقة وثيقة بين نسبة القرض العقاري وقيمة المسكن، فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال للمقترضين لاقتراض المزيد، بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين (القسط + الفائدة) إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.
- 2. استفادة المستهلكين من ثروتهم العقارية:** لإمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المساكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم، فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للمستهلكين بالاستفادة مباشرة من ثروتهم السكنية، والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن، وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرة المستهلكين على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.
- 3. الأسواق الثانوية للقروض العقارية:** فكلما زاد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية وجد المقترضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال، وتقديم القروض للمستهلكين.

### ثانياً: تعريف أزمة الرهن العقاري

قبل التطرق إلى مفهوم أزمة الرهن العقاري يجب الإشارة إلى مفهوم الأزمة المالية حيث تعرف على أنها "ذلك الاضطراب الذي يمكن أن ينتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لخطر النظام".<sup>2</sup> ويمكن تعريف أزمة الرهن العقاري على أنها أزمة اقتصادية ولدت أزمة سيولة في أسواق المال العالمية، والنظام المصرفي، فعدم تقييم المخاطر الحقيقية لسوق القروض العقارية من الدرجة الثانية (Subprimemort-gage market) بالشكل المطلوب، و الاستهانة بانعكاساتها تسبب في احداث انهيارات متوالية في أماكن مختلفة، والتي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل.<sup>3</sup> وتعرف أزمة الرهن العقاري- أو أزمة القروض العقارية عالية المخاطر- أنها "أزمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة، فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية تهديداً للاقتصاد المالي العالمي".

<sup>1</sup>مصطفى العموراسي، أحمد زهدي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان-الأردن، 2009، ص:14.

<sup>2</sup> Michel Aglietta, Macroéconomie Financière crises financières et Régulation monétaire, 3em édition, la découverte, paris, 2001, p : 08.

<sup>3</sup> محمد سعيد الرملاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

أثارت الأزمة في الولايات المتحدة وتداعياتها التي تفاقمت شيئاً فشيئاً فزعا داخل أسواق المال العالمية، وسط مخاوف من تكرار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وآثارها السيئة على الاقتصاد العالمي، ولأن مصدر الأزمة هو أقوى اقتصاد في العالم، فقد بادرت البنوك المركزية في العالم وخصوصاً في أوروبا وآسيا بضخ مئات المليارات من الدولارات لمواجهة نقص السيولة الناجم عن خسائر المؤسسات المالية المقرضة، إضافة إلى تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الخصم الأساسي، جاء ذلك بعد فترة ازدهار عاشتها المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار الأمريكية والأوروبية والآسيوية خصوصاً، مستفيدة من ارتفاع أسعار المساكن وزيادة الأرباح منها وانخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري

لقد ساهمت عوامل عديدة في إحداث وانفجار أزمة الرهن العقاري التي بدأت بوادرها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل باقي دول العالم، محدثة سلسلة من التداعيات ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

#### أولاً: الإفراط في السيولة وتشكل فقاعة أسعار العقارات

نظراً للقوة التي يتمتع بها النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بالقروض العالية المخاطر، فإن ذلك ساهم في جلب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أحسن التوظيفات، مما ساهم في زيادة الطلب على الأوراق المالية داخل السوق الأمريكية وبالتالي حفز ذلك المؤسسات المالية على التوسع في عمليات التوريق من أجل الحصول على المزيد من السيولة وهو ما وفر حجم كبير من السيولة داخل الأسواق المالية الأمريكية تم استخدامها في منح مجموعة جديدة من القروض عالية المخاطر، مما ترتب عنه نتيجتين رئيسيتين هما:

1. زيادة المنافسة داخل أسواق القروض العقارية عالية المخاطر مما أدى إلى تراجع الهوامش التي تحصل عليها المؤسسات المقرضة.

2. التوسع في منح القروض دون مراعاة نوعية تلك القروض الممنوحة، ونتيجة لزيادة الطلب على العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية شهدت أسعارها ارتفاعاً شديداً نتيجة للمضاربة، حيث استمرت الأسعار في الارتفاع إلى غاية نهاية سنة 2005.<sup>2</sup>

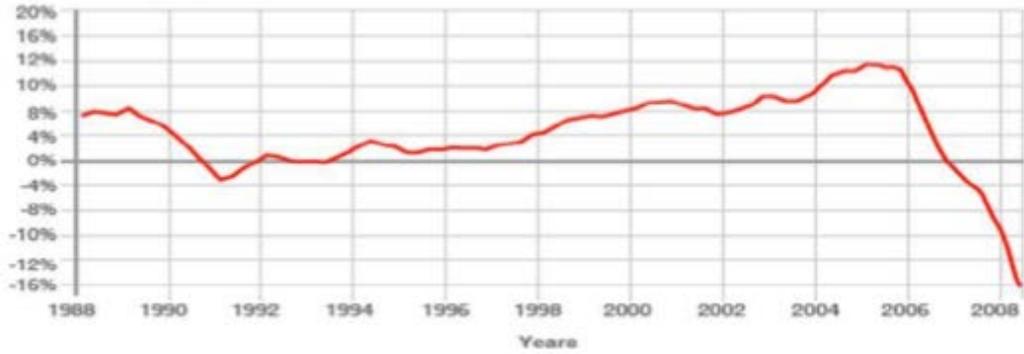
والشكل التالي يوضح اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية:

<sup>1</sup> جبير محمود الفصيلات، الرهن العقاري وأثره في أزمة الاقتصاد العالمية المعاصرة، بحث منشور على الموقع التالي:

http://www.iefpedia.com, le 16-02-2018, htm : 22 :06.

<sup>2</sup> بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية ومعايير بازل3، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة أم البواقي-الجزائر، 2013، ص:

الشكل رقم (02): اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية



**Source:** Valpy Fitzgerald, The Global Financial Crisis and Developing Countries, UNDP HDR Course, StCatherine's Collège, Oxford Département of International Développement, 22 Septembre 2008, p : 34.

### ثانياً: الشروط الخاصة بمنح القروض

ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي:

1. إن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن؛
2. إن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة؛
3. أنه إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القروض يحل أجله، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات؛
4. إن الأقساط الشهرية خلال السنوات الثلاثة الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاث سنوات. وبسبب زيادة الطلب على القروض ارتفعت أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة قيمة الأقساط الشهرية وأصبح المقترض عاجزاً عن الوفاء، ولاسترجاع البنك لأمواله قام بحجز العقارات وعرضها للبيع، ومع تكرار ذلك مع العديد من المقترضين انهارت سوق العقارات نتيجة انخفاض أسعارها في السوق نتيجة زيادة العرض منها، وبالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحقاتها وتوالت حالات الإفلاس مما أدى إلى اندلاع الأزمة المالية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية

من بين الأسباب الرئيسية انفجار فقاعة القروض العقارية، عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية في منح هذه القروض والتي ترجع بالأساس إلى سياسة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، والذي بنى رؤيته الاقتصادية على أساس تمكين كل أسرة أمريكية من تملك منزل باعتباره يمثل طريق الاستقرار

<sup>1</sup> دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي - دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012-2013، ص: 21.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

والرخاء، وهو ما أكده في خطاب ألقاه في أكتوبر 2004 حينما أشار إلى ان أمريكا تصبح دولة أقوى في كل مرة تنتقل فيها أسرة أمريكية إلى منزل مستقل ملك لها، مما أدى إلى تكوين عقيدة لدى المتعاملين بالأسواق الأمريكية مفادها أن أسعار المنازل الأمريكية لن تنخفض في جميع أنحاء الدولة، مما ساعد على انتعاش القطاع العقاري بصورة كبيرة متزامنا مع تطبيق أسعار الفائدة المنخفضة في ذلك الحين. وقد أدى ذلك إلى قيام البنوك الأمريكية ليس فقط بالتوسع في الائتمان العقاري، ولكن في تخفيض معاييرها أيضا حيث منحت الائتمان لأفراد وشركات لا يمتلكون سجلا ائتمانيا، وليس لديهم إمكانيات لإثبات قدراتهم على دفع الأقساط بانتظام.<sup>1</sup>

### رابعا: تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية

من خلال إساءة استخدام عمليات التوريق، فعندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات لإصدار أوراق مالية جديدة يفترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق، وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد وهو "العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تقاوم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض، ولقد لجأت البنوك التي منحت القروض العقارية إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما عجز المستفيدين عن تسديد مستحقاتهم الشهرية ابتداء من 2006 انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي،<sup>2</sup> وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2014، ص: 219.

<sup>2</sup> دوفي قرمية، الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة-تقديم الاقتصاد الإسلامي نموذجا، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جامعة مجد خيضر بسكرة، 2016، ص: 116.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

الشكل رقم (03): الاتجار المباشر في المشتقات المالية في العالم مقدر بتريليونات الدولارات.



المصدر: منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول

الإسلامية-تقارير المركز حول الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، تركيا، جوان 2009.

### خامسا: أسباب أخرى

من بين الأسباب أيضا تكلفة تطبيق العولمة، إذ أن التطبيق العملي لاستراتيجية العولمة زادت من الالتزامات للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الراغبة لتطبيق أفكارها، وكلفت هذه الالتزامات الولايات المتحدة تكاليف باهظة من خلال المنح والمساعدات الكبيرة المقدمة لبعض الدول لتشجيعها على الانخراط في تشكيلة العولمة أو دخولها مع دول وجهات-اعتبرتهم أعداء لدعائم العولمة-في صراعات سياسية واقتصادية وعسكرية مثل الحروب في العراق وأفغانستان، شكلت هذه السياسة أعباء مالية ثقيلة على كاهل ميزانية الدولة وأضررت بسمعتها الدولية وأضعفت من قدراتها الاقتصادية والمالية،<sup>1</sup> فالولايات المتحدة كانت تنفق كل ثلاث دقائق مليون دولار لحربها على العراق، مما يعني نزيه للسيولة المالية وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي، وذلك بإصدارها سندات خزينة ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي، وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا لذلك يستثمر بها معظم بلدان العالم بلا استثناء.<sup>2</sup> بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصاد يمثل الاستغلال والكذب والشائعات والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، أي ظلم الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين، وتدمر المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسبية سميرة، الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإدارة، تخصص بنوك إسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2015-2016، ص:162.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطجني، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2009، ص:35.

<sup>3</sup> لبل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص-ص: 25-26.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

بالإضافة إلى نقص الشفافية والرقابة عند إصدار سندات الرهن العقاري وتصنيفها وتداولها إذ أن كل منهم كان يحاول أن يحقق أقصى قدر ممكن من الربح بعد أن يلقي بعبء المخاطر على الطرف الآخر، وكان من الواضح تماما أن مصلحة الفرد لم تخدم مصلحة المجتمع وفقا لمنطق اقتصاد السوق وفرضية اليد الخفية.<sup>1</sup>

### الجدول رقم(03): حجم الإنفاق العسكري الأمريكي

السنة	الحرب على العراق (ألف دولار في الدقيقة)	الحرب على الإرهاب (ألف دولار في الدقيقة)	ميزانية الدفاع الأمريكي (مليار دولار)
2003	93	54	438
2004	11	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	-

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2009، ص: 65.

### المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم

إن تداعيات هذه الأزمة لم تتوقف في مكان نشوئها في الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت الى كل اقطار العالم، وسوف نتناول في هذا المطلب أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي.

#### أولاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

ظهرت اعراض هذه الازمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة على النحو التالي:<sup>2</sup>

1. **تفاقم العجز في الميزانية:** والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008، حيث أصبح يمثل حوالي 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وبارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام 2008 من حوالي 155 مليار دولار لحوالي 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الاقتصاد مقابل 163 مليار دولار عام 2007.

<sup>1</sup> نبال محمود قسبة، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد

28، العدد 01، جامعة دمشق، 2012، ص: 553.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

2. ارتفاع حجم المديونية: ليصل 36 ترليون دولار (حسب احصائيات وزارة الخزانة الامريكى)، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الافراد والشركات لتصل إلى 6027 ترليون دولار منها حوالي 209 ترليون دولار ديون افراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 4018 ترليون دولار ديون على الشركات.
3. ارتفاع معدلات التضخم: التي تجاوزت 5.4% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهريا، ليصل اجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي 2008 أكثر من نصف مليون شخص.
4. تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية: بحوالي 50% لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي لسنة 2014، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار.

5. تراجع مؤشرات السوق المالية الأمريكية بشكل كبير: إذ يوضح الجدول رقم (04) تراجع مؤشر "ناسداك" للتكنولوجيا بمقدار (417.9) نقطة ليسجل (2161.65) عام 2008 بعد أن بلغ (2578.47) نقطة عام 2007، ثم انخفض بنحو (316.27) نقطة عام 2009 محققا (1845.38) نقطة، كما انخفض مؤشر (داو جونز) الصناعي بنحو (191.36) عام 2008، مسجلا (11252.62) ثم تراجع إلى (8876.15) نقطة عام 2009 وبنخفاض بلغ (2376.47) نقطة.<sup>1</sup>

جدول رقم (04): مؤشرات سوق المال الأمريكية للأعوام (2007-2008-2009) (نقطة)

البيان	الأعوام	2007	2008	2009
داو جونز		13169.98	11252.62	8876.15
ناسداك		2578.47	2161.65	1845.38

المصدر: عبد الكريم سنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، عمان، الاردن، 2014، ص:222.

6. فقد معظم الناس ثقتهم في استثمار اموالهم في البنوك والمؤسسات المالية: وعليه فقد اتجهوا إلى عادة الاكتناز خوفا على أموالهم من الضياع في المؤسسات المصرفية، وهذا ما أدى الى كساد اقتصادي قاد الى انهيار وتصفية الشركات التي كانت تعتمد على الاقتراض من المصارف للقيام بمشاريعها والسبب في ذلك احجام الناس على ايداع أموالهم في البنوك بسبب انعدام الثقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم سنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص:222.

<sup>2</sup> ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أزمة الرهن العقاري، بحث منشور على الموقع التالي:

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

### ثانيا: تداعيات الازمة على الاقتصاد العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وتمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في الآتي:<sup>1</sup>

1. تراجع التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي عام 2008 ليصل إلى حوالي 5.1 %، وهو نمو يراه البعض صدى لنمو عام 2007، وأنه لن يكون هناك نمو فعلي في عام 2008.
2. تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

3. أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين، حيث شهدت البورصات العالمية وفي باقي دول العالم تقريبا انخفاضات كبيرة ومتعاقبة في أسعار الأوراق المالية بعد الانهيار الكبير الذي حدث للمصارف الكبرى والمؤسسات الأخرى، وقدرت خسائر البورصات العالمية في ظل الازمة بما لا يقل عن 5.4 ترليون دولار، والأهم أنه حدث نوع من الهبوط الحاد للبورصات وأسواق المال عبر القارات، فقد انهارت بورصة وول ستريت ووصل الهبوط في البورصة اليابانية إلى أدنى مستوى له منذ 25 عاما. وتشير بعض التقديرات أن البورصات العالمية فقدت ما لا يقل عن 30% إلى 40% بل و50% من قيمة أسهمها في الفترة من 2008/12/31 إلى 2018/09/15 وهي خسارة كبيرة للغاية.

4. إفلاس عدد كبير من المصارف حيث أدت الأزمة إلى شطب عدد من المصارف الكبرى في العالم حوالي 25 مصرف ( لأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها)، نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى المصارف لإقراضها للمستهلكين، ومن بين التأثيرات السلبية التي كانت من نتائج الأزمة المالية ما حدث في ألمانيا، فقد كشف رئيس المصرف المركزي الألماني "اكسل فيير" أن الأزمة المالية الدولية الناتجة من أزمة الرهن العقاري قد كبدت القطاع المصرفي الألماني ودافعي الضرائب الألمان

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:228.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

نحو 20 بليون يورو، بينما 17 بليون خسائر ترتبت على عدد من المصارف والمؤسسات المملوكة للدولة وحكومات الولايات الألمانية.<sup>1</sup>

5. وتشير الأرقام إلى أن الأزمة قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع انخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا وخاصة في اسبانيا. كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الاتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 8.1 % هذا العام نتيجة للشكوك حول مصير الاقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم، والتي وصلت إلى 5.3 %.

من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل "سيمنز" و"ميتشلان" إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت شركة "بي إم دبليو" لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة وتراجع نشاط تأجير السيارات، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعات الدوائية وصناعات البناء.

أما في الصين والهند فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر حوالي 21 % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى صعيد آخر أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعاً في النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الأسهم، مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً عند 5 %، كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار، وانخفض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 1.3 %، أي أن آثار الأزمة المالية طالت معظم دول العالم و لكن بدرجات متفاوتة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص-ص: 185-188.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

### ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية

إن تأثر اقتصاديات الدول العربية بهذه الأزمة يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية لكل دولة عربية بالعالم الخارجي، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية:<sup>1</sup>

**المجموعة الأولى:** الدول العربية ذات درجة الانتعاش الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.

**المجموعة الثانية:** الدول العربية ذات درجة الانتعاش الاقتصادي والمالي المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

**المجموعة الثالثة:** الدول العربية ذات درجة الانتعاش الاقتصادي والمالي المنخفضة ومنها السودان وليبيا والجزائر.

**1. دول المجموعة الأولى:** إن اقتصاديات دول هذه المجموعة أصبحت معرضة ومكشوفة للمخاطر والتداعيات التالية:

أ-تستثمر حكومات دول هذه المجموعة والشركات المصارف والأفراد مبالغ مالية معتبرة في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد لحقت بالأموال المستثمرة في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط خسائر من الصعب تقديرها في ظل غياب الشفافية، ولكن تشير بعض التقديرات أن الخسائر التي لحقت بدول الخليج وخاصة الإمارات وقطر والكويت والبحرين بلغت حوالي 500 مليار دولار.

ب-بما أن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني في هذه الدول، فإن الانخفاض الحاد في أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية من 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى أقل من 35 دولار للبرميل في بداية 2009، بفعل انخفاض الطلب العالمي عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية يهدد اقتصاديات هذه الدول على الأقل في المدى المتوسط بعجز الموازنات العامة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل البطالة، واختلال الموازين التجارية.

لقد أعلنت السعودية عن وجود عجز ميزانيتها لعام 2009 بحوالي 65 مليار ريال، بإيرادات عامة حيث قدرت الإيرادات العامة بـ410 مليار ريال، ونفقات عامة بقيمة 475 مليار، مع العلم أن تقديرات الميزانية لعام 2008 تشير إلى تحقيق فائض مالي يقدر بحوالي 590 مليار ريال، ذكر الأمين العام لمنظمة الأقطار المصدرة للبترو (أوبك) أن عدد المشاريع الطاقوية التي تقرر تأجيلها إلى ما بعد 2013 بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول بلغ 35 مشروع من بين 165 مشروع طاقي، لزيادة

<sup>1</sup> عيسى بن ناصر، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية - السياسات النقدية التوسعية والأزمة المالية الراهنة-، جامعة منثوري قسنطينة - الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2009، ص-ص: 14-16.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

الإنتاج في دول الأوبك وتأجيل تسليم عدد كبير من المشاريع بمعدل عامين إلى ثلاث سنوات إضافية بسبب تراجع مداخيل دول الأوبك.

ج- إن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الفاعلة الأخرى وخاصة الأورو سيلحق خسائر بالأموال المستثمرة في الخارج، لأن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الرئيسية الموظف فيها 80 إلى 90% من الفوائض المالية النقدية العربية.

د- تأثرت بورصات الدول الخليجية بالأزمة المالية العالمية رغم عدم ارتباطها أو ارتباطها الضعيف بالأسواق المالية العالمية، إذ بلغت خسائر الأسهم السعودية على سبيل المثال سنة 2008 حوالي 272.7 مليار درهم حيث نزلت قيمة الأسهم إلى 246.4 مليار درهم نهاية عام 2008، بدلا من 519 مليار درهم في نهاية عام 2007 بانخفاض قدره 52.5%.

2. **دول المجموعة الثانية:** إن تأثر دول هذه المجموعة بالأزمة المالية العالمية كان أقل من دول المجموعة الأولى، باستثناء تأثر البورصات فقد كان في مستوى تأثر بورصات دول المجموعة الأولى، والضرر الذي لحق بدول هذه المجموعة يتمثل في:

أ- اختلال موازين المدفوعات لعدة أسباب، منها تناقص تدفق تحويلات العمال المغتربين نتيجة انخفاض مداخيلهم وفقدان البعض منهم لوظائفهم وبخاصة في دول منطقة الخليج.

ب- انخفاض الطلب على الصادرات غير البترولية على قلة مردودها وحجمها.

ج- توقف معونات المانحين من الدول الغنية، ودول مجلس التعاون الخليجي لدول هذه المجموعة خاصة مصر والأردن.

د- تباطؤ تدفق الرأسمال والاستثمارات الأجنبية.

هـ- انخفاض المداخيل السياحية خاصة في دولتي مصر وتونس بفعل تقلص عدد السياح الغربيين نتيجة الأزمة المالية العالمية.

و- ارتفاع معدل البطالة بفعل تشابك عدة عوامل منها عودة العمال المغتربين المسرحين خاصة من دول الخليج العربي.

3. **دول المجموعة الثالثة:** إن تأثر دول هذه المجموعة كان محدودا، باستثناء قطاع النفط للدول النفطية (ليبيا، السودان، والجزائر) فقد كان في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى.

ولقد قدر كذلك المنتدى الاقتصادي في بيروت حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العربي بحوالي 2.5 تريليون دولار، وخسائر الأموال العربية المستثمرة في الخارج بحوالي تريليون دولار، وقدر صندوق النقد العربي خسائر الأسهم في البورصات العربية سنة 2008 بحوالي 367 مليار دولار، حيث تراجعت قيمتها السوقية إلى 769.5 مليار دولار في نهاية عام 2008، بدلا من 1136 مليار دولار في نهاية سنة 2007، وذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي سجلته الأسواق العربية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية،

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

---

ولمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية اتخذت الجهات الرقابية والتنفيذية في جميع أسواق المال العربية عدة تدابير منها: ضخ السيولة في القطاع المصرفي وفي أسواق الأوراق المالية وضمان ودائع القروض، وضمان القروض، وخفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

## المبحث الثاني: واقع التمويل والصيرفة الإسلامية

عرفت المصارف الإسلامية تطورا ملحوظا في الفترة الأخيرة وانتشارا كبيرا على الساحة الدولية، وبالرغم من قصر عمرها فقد استطاعت أن تقدم خدماتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى قطاع كبير من المتعاملين، ويوجد حاليا أكثر من 700 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة وتدير ما يقارب 2 تريليون دولار، بالإضافة إلى فتح فروع و نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية من أجل استقطاب ما أمكن من رؤوس الأموال التي تبحث عن خدمات تتوافق مع شريعتها الإسلامية.

### المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية وانتشارها

إن الفكرة الإسلامية للأنشطة والعمل المصرفي لتقديم منتجات وفقا لحكم الشريعة الإسلامية بدأ منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، وكانت أول محاولة لإنشاء المصارف الإسلامية في أحد المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينيات من ذلك القرن من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الطبقات الغنية، من أجل اقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال أي نفس فكرة الصيرفة، علما أن الفكرة كانت بدون عائد عندما يتم منح هؤلاء المحتاجين وبالمقابل فإنها تتقاضى أجورا رمزية لتغطية تكاليفها الإدارية فقط، وبعدها ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963، إذ تم انشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت في مدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها أحمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية السابقة، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات، وبعدها تم انشاء مصرف ناصر الاجتماعي حيث يعد أول مصرف يشير في قانون انشائه على عدم التعاطي بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء.<sup>1</sup>

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها المميز والمنظم -كمؤسسات تمويل واستثمار- إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في 10-08-1974 إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في 20-10-1975 برأس مال اسمي قدره 2 مليون دينار إسلامي مقسمة إلى 200 ألف سهم ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها.

أعقبه بنك دبي الإسلامي عام 1975 ليصبح أول مصرف إسلامي يقيمه الأفراد، ثم توالى انشاء المصارف الإسلامية حيث بلغ عددها 25 مصرف في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى حوالي 100 مصرف في نهاية عقد الثمانينات منتشرة على رقعة جغرافية واسعة تضم بلدان إسلامية وغير إسلامية

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان -الأردن، 2014، ص: 94.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

ووصل عددها في عام 1996 إلى 192 مصرف ومؤسسة تمويلية موزعة على (34) دولة.<sup>1</sup> وانتشرت المصارف الإسلامية انتشارا جغرافيا كبيرا عام 2006 حيث وصل عددها 376 مصرف وإجمالي أصولها 442 بليون دولار بنسبة نمو 35% وبلغ إجمالي حجم التمويل 330 بليون دولار وبنسبة نمو 35% أما إجمالي حجم الودائع فبلغ 330 بليون دولار وبنسبة نمو 36%،<sup>2</sup> وفي عام 2009 بينت الاحصائيات أدناه ما وصلت إليه المصارف من نمو وتطور:<sup>3</sup>

1. بلغ عدد المصارف الإسلامية أكثر من 270 مصرف إسلامي في العالم؛
  2. بلغ حجم الودائع المصرفية لدى المصارف الإسلامية أكثر من 200 مليار دولار؛
  3. بلغ إجمالي حجم الأصول للمصارف الإسلامية مجتمعة أكثر من 265 مليار دولار؛
  4. بلغ حجم الاستثمارات في المصارف الاستثمارية نحو 450 مليار دولار؛
  5. بلغ معدل نمو الاستثمارات لدى المصارف الإسلامية نحو 23%؛
  6. بلغ حجم التمويل الإسلامي أكثر من 750 مليار دولار؛
  7. وفي منطقة الخليج العربي وحدها تتولى المصارف الإسلامية إدارة مدخرات بقيمة 60 مليار دولار. أما في عام 2010 فكانت المصارف الإسلامية منتشرة في 53 دولة موزعة على خمس قارات تضم: الشرق الأوسط 65% من المصارف الإسلامية، ودول الخليج العربي 81%، جنوب شرق آسيا 41%، أوروبا وأمريكا 7%، وإفريقيا 3%، حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في هذا العام 400 مصرف وإجمالي الأصول 550 بليون دولار بنسبة نمو 37% وإجمالي حجم التمويل 400 بليون دولار وبنسبة نمو 40%، أما إجمالي حجم الودائع فبلغ 370 بليون دولار وبنسبة نمو 45%.<sup>4</sup>
- وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 1.113 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم من بينها 700 مصرف إسلامي، وقدر حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 1,5 تريليون دولار في سنة 2016.

وهكذا أصبحت المصارف الإسلامية في تزايد مستمر في العديد من الدول العربية والإسلامية والعالمية وهو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، لأن سرعة تطورها مؤشر على

<sup>1</sup> نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011، ص - ص: 185-184.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011، ص: 108.

<sup>3</sup> مدحت كاظم القرشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 32، 2012، ص: 46.

<sup>4</sup> صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المساهمين والمتعاملين معها.<sup>1</sup> والجدول التالي يبين بعض مؤشرات المصارف الإسلامية حتى عام 2016:

الجدول رقم(05): بعض مؤشرات المصارف الإسلامية حتى عام 2016

المؤشر	التقدير
عدد المؤسسات المالية الإسلامية	1.113 مؤسسة منها حوالي 700 مصرف
عدد عملاء المصارف الإسلامية	100 مليون عميل
رأس مال المصارف الإسلامية	13 مليار دولار
الأصول في المصارف الإسلامية	1,5 تريليون دولار
حصة دول الخليج العربي من حجم الأصول	50,3%
حجم أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في نهاية الفصل الثالث من سنة 2015	60,2 مليار دولار
إصدارات الصكوك الإسلامية	295 مليار دولار

المصدر: دوفي قرمية، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص: 07.

<sup>1</sup>دوفي قرمية، انعكاسات الازمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص:07.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

### المطلب الثاني: أسس العمل المصرفي الإسلامي

لابد من إيجاد تعريف دقيق ومتفق عليه للعمل المصرفي الذي يتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وبالتالي المصرف الإسلامي الذي يمارس هذا العمل، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

#### أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

عرف المصرف الإسلامي بعدة تعاريف منها أنه:

حسب اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية هي " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الإسلامي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً".<sup>1</sup>

ويعرف أيضاً أنه " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرصة المواتية له للنهوض على أسس إسلامية التزاماً بقاعدة الحلال والحرام".<sup>2</sup>

كما يعرف على أنه "مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية إنسانية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وانفاقها في مصارفها الشرعية".<sup>3</sup>

ويعرف المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".<sup>4</sup>

وعرف أيضاً أنه "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً".<sup>5</sup> كما يمكن تعريفه على أنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل، عمان-الأردن، 2011، ص: 31.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان-الأردن، 2011، ص: 154.

<sup>3</sup> خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2013، ص: 132.

<sup>4</sup> سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان-الأردن، 2011، ص: 296.

<sup>5</sup> مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان-الأردن، 2016، ص: 36.

<sup>6</sup> حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار البيازوري، عمان-الأردن، 2011، ص: 27.

### ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها أي عند توفير الموارد التمويلية لها، وبالتالي فإن تجميع الموارد في المصارف الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة وإن استخدام هذه الموارد لا يتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتصل بجميع الموارد واستخدامها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة، وهذا يعني أن الفائدة (الربا محرم شرعاً) لا يمكن استخدامها في أي عمل أو نشاط تقوم به المصارف الإسلامية،<sup>1</sup> والتزام المصارف بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية حيث يتمثل هذا الالتزام من منطلق أن ما يجب مراعاته في العبادات يجب مراعاته في المعاملات، فالحلال بين والحرام بين وأنه يجب اعتماد الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، والمعاملات في حياة المسلم واحدة من تلك المناحي فالمال مال الله استخلف الإنسان فيه لينفقه في مرضاة الله، قال تعالى ﴿٦﴾ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾، سورة الحديد الآية (07)، ناهيك أن الحصول على هذا المال - الذي تم الاستخلاف فيه- يجب أن يكون بالأساليب التي أقرها الله ﷻ وهذه الأساليب يجب أن تكفل حق الله تعالى فيه.<sup>2</sup>

2. استخدام أموال المصرف والودائع الاستثمارية في تمويل مشاريع استثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة، وتكون بديلاً عن التمويل الربوي ويجب التأكيد هنا على ضرورة أن تكون جميع مراحل العملية الإنتاجية مقبولة شرعاً وواقعة في دائرة الحلال؛<sup>3</sup>

3. عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه: يتعين على البنك أن يعمل على تنمية المال وإثماره باعتباره مستخلفاً فيه ووكيلاً على أصحابه وتوظيفه توظيف فعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلاً من أصوله التي يتعين تنميتها وإثمارها وليس اكتنازها أو حجبتها وحرمان المجتمع والأفراد الذين في حاجة إليها منها تجنباً لغضب الله سبحانه وتعالى وابتعاداً عن نواهيها، وخوفاً من قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتَنُكُوتِي بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ سورة التوبة الآيتان: (34-35)؛<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، 2006، ص: 385.

<sup>2</sup> نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان-الأردن، 2012، ص: 54.

<sup>3</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

<sup>4</sup> خبابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

4. تقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية والتي تتمثل في: نشاط القرض الحسن، نشاط صندوق الزكاة، والأنشطة الثقافية المصرفية؛<sup>1</sup>
5. لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقى هدف أساسي لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.<sup>2</sup>
6. تتميز كونها مصارف شاملة: تعرف على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، ومن هذا التعريف يتضح أن مصارف إسلامية شاملة وهي "مصارف متعددة الوظائف والمهام، وغير متخصصة في نشاط مالي معين تقدم مجموعة متطورة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها". وعليه يمكن القول أن المصارف الإسلامية تؤدي دور المصارف التجارية ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية، وبالتالي تتعامل في الأجل القصير والمتوسط والطويل على حد سواء مراعية بذلك تعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف احتياجات العملاء من الخدمات التمويلية التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة العمل المصرفي الشامل.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الطرح الإسلامي للأزمة المالية العالمية

كثر الحديث حول نجات المصارف الإسلامية من آثار انهيارات الأزمة المالية العالمية، وعن قدرتها عن إنقاذ الاقتصاد العالمي كونها لم تتعامل بالربا والرهن العقاري والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات الاستثمارية الرأسمالية الحديثة، إلا أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي هو ما رفع من قيمتها و أسهمها عالمياً إبان الأزمة، مما جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها و إلى أساليبها المصرفية، علماً تخرجهم من الأزمة الخانقة ومن تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وقد ظهرت حملات ترويجية منظمة لهذا الطرح عبر وسائل الإعلام المختلفة، قدمت خطاباً حول معتقدات ومنهج المصارف الإسلامية، وزاد طرح ادعاءات هذا الخطاب في زخم قوي بعدما نشرت صحيفة "اوسيرفاتورومانو" لسان حال الفاتيكان مقالة دعت فيها إلى ضرورة النظر بتمعن في قواعد المعاملات المصرفية الإسلامية، وقد روج لهذه الدعوة بتحويل يوحى بإشادة الفاتيكان بتجربة تلك

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 2010، ص: 190.

<sup>2</sup> حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

<sup>3</sup> أمال لعش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية - دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 2011-2012، ص: 07.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

المصارف، وتبني آليات ومبادئ ومعاملات الاقتصاد الإسلامي باعتبارها طوق النجاة الوحيد أمام الاقتصاد الغربي المتهالك.<sup>1</sup>

ومما يؤيد ذلك شهادات العديد من خبراء المال إلى أن الأزمة المالية العالمية، حيث أبرزت قطاع التمويل الإسلامي كبديل اقتصادي ناجح، مؤكدين أن هذا النموذج هو ما يحتاجه العالم في الوقت الحالي، حيث تمثل تلك الأزمة فرصة ذهبية للقطاع المالي الإسلامي، خاصة في ظل دخول سوق الإقراض العالمية في حقبة جديدة وتراجع البورصات العالمية في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، وذلك بسبب تجنب المنتجات المالية الإسلامية لأساليب المضاربات و هو ما يبحث عنه المستثمرون في الفترة الحالية، أي أن المنتجات المالية الإسلامية تعتبر ملاذاً آمناً خلال الأوقات الصعبة التي تشهدها أسواق المال.

وأصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيس للتمويل الإسلامي واتخذت وزارة المال البريطانية إجراءات عدة لتسهيل عمل المصارف الإسلامية ضمن النظام المصرفي البريطاني، وقررت الحكومة إدارة إجراءات تؤسس لنظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانية العام 2007 كما أعلن مصرف "وليدز تي أس بي" عن بدأ تقويم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وموجهة للشركات في محاولة لجذب رؤوس الأموال الإسلامية من خلال فتح " مصرف أوف إسكلاند " نوافذ إسلامية للخدمات المصرفية الإسلامية كان أول فروعها في الشرق الأوسط في البحرين، كذلك افتتح أول مصرف إسلامي في إيطاليا عام 2008.<sup>2</sup>

وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن 2009، " إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية "، ومن جهة أخرى ذهب بعض خبراء الاقتصاد الغربيين إلى أبعد من ذلك، ونادوا بتطبيق تعاليم الإسلام الاقتصادية و احترام ما ورد في القرآن، خاصة تحريم الربا، ثم إن الأزمة المالية العالمية قد أظهرت هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي المؤتمر الذي عقد في باريس للزعماء الغربيين عقب الأزمة في 2008/9/19، اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحاً، لكن دون التطرق إلى البديل الإسلامي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية -نهاية الليبرالية المتوحشة، الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص:103.

<sup>2</sup> إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الاقتصاد العام، العراق، 2011، ص: 200.

<sup>3</sup> سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، بحث منشور على الموقع التالي:

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

كذلك اقترح رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال دي فاينانس"، رولان لاسكين، ضرورة تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية للخروج من الأزمة الاقتصادية في مقال له بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية"، كما عرض لاسكين المخاطر التي تحدد بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية برغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية.<sup>1</sup>

وأشارت الباحثة الإيطالية (لوريتا نابليون) في كتاب لها بعنوان اقتصاد ابن آوى إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في انقاذ الاقتصاد الغربي وأضافت أن: "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليون أن "التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني"، وأوضحت أن المصارف يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية"، فمع انهيار البورصات وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعا ويحتاج على حلول جذرية عميقة.<sup>2</sup>

وعلى صعيد الاهتمام الفرنسي بالتمويل الإسلامي أيضا عقد أول منتدى فرنسي بباريس جمع مختصين عربا وفرنسيين وناقش آليات التعامل الاقتصادي الإسلامي في فرنسا، وتأتي هذه المبادرة بعد تردد كبير بالنظر إلى التقاليد الفرنسية العلمانية والتي ترفض إدخال الدين في أي من مجالات الحياة، ويقول الرئيس الفرنسي (ساركوزي) نحن في حاجة لإعادة بناء النظام المالي والنقدي من جذوره، فإن فكرة وجود أسواق بصلاحية مطلقة بدون قيود ودون تدخل الحكومة هي فكرة مجنونة لذلك تدخلت حكومات الولايات المتحدة ودول أوروبا لتأميم وإدماج ورقابة المؤسسات المالية، وفرض مزيد من الضوابط على الرأس مالية المنفلتة، وهذا هو ما نادى به الإسلام في المجال الاقتصادي فليس فيه انغلاق الشيوعية و لا انفلات الرأس مالية، وتدخله في النشاط الاقتصادي بالقدر الذي يحقق العدل في المعاملات والنهي عن المفاسد والأضرار.

ودعى مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعني بالشؤون المالية في المجلس أن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، وأكد التقرير الصادر عن اللجنة المالية لمراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة بالمجلس أن هذا النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهارا واضحا قابل لتطبيق في فرنسا.<sup>3</sup>

فلقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد: (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، وفي منتدى "باريس أوروبلاس" المنعقد في 2

<sup>1</sup> سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ص ص: 54-55.

<sup>2</sup> سامر مظهر قنطججي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 122-123.

<sup>3</sup> عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية-صر،

2011، ص ص: 525-526.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

جويلية 2007، أعربت كريستين لاغارد عن رغبة الحكومة في استقطاب التمويل الإسلامي ومنافسة المراكز المالية الأوروبية وعلى رأسها لندن قائلة "تكييف بيئتنا التنظيمية حتى يتسنى للاستقرار والابتكار الحاصل في ساحتنا المالية أن يستفيد من التمويل الإسلامي وجعل نشاطاته هنا في باريس مثلما هو حاصل في لندن وفي أماكن أخرى".<sup>1</sup>

كما أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية، وهي أعلى هيئة رسمية تعني بمراقبة نشاطات البنوك، قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي، وأصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية وهذه الصكوك هي سندات إسلامية مرتبطة بأصول ضامنة تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وسبق للاقتصادي الفرنسي (موريس آلي) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ومنذ عقدين أن تطرق إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة معتبرا ان الوضع على حافة بركان، ومهددا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة من مديونية وبطالة، واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%، وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

ويقول خوسيه لويس ثاباتيرو رئيس وزراء اسبانيا: أفرزت المضاربة والجشع والرغبة العرمة في تحقيق مكاسب أكبر فوق الاقتصاد المنتج ما يجعلنا في حاجة إلى نظام مالي عالمي جديد يتمتع بآليات أكثر قوة فيما يتعلق بالمراقبة والشفافية.

وتقول كريستينا فرنانديث رئيسة الأرجنتين: الأزمة المالية الحالية أثبتت فشل نموذج الليبرالية الجديدة الذي تم فرضه منذ تسعينات القرن الماضي على العالم كله، وها نحن نرى عواقب فشل هذا النظام الذي طبق بدعم وموافقة واشنطن، لقد خصصنا في الأرجنتين كل القطاعات وكذا نتعرض للانهيار إبان أزمة التضخم التي واجهتها في عام 2001 قبل أن نعدل أوضاعنا من جديد وننتهج سياسات مغايرة للخصخصة تهدف لإعادة إحياء دور الدولة بزيادة الرقابة على الصناديق المالية.

وأعلن اللورد نيكولاس فيليبس كبير قضاة بريطانيا أن الشريعة الإسلامية يمكن أن تضطلع بدور في النظام القضائي البريطاني، وأنه لا يوجد سبب يمنع أن تشكل مبادئ الشريعة أو أي مبادئ دينية أخرى أساسا للحكم أو لأي شكل آخر من أشكال حل النزاعات، وقد أدلى الأسقف روان ويليافر رئيس الكنيسة

<sup>1</sup>Paris Europlace, L'environnement juridique de la place financière de paris : les principales réformes 2008-2009, paris, p :13.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

الإنجيلية بتصريحات اقترح فيها تبني بغض أحكام الشريعة الإسلامية، معتبرا أن اعتماد أجزاء من الشريعة يبدو أمرا لا مفر منه في بعض الحالات.<sup>1</sup>

ويتوقع الخبير البريطاني في الشؤون المصرفية "توني بيرش"، أن الصيرفة الإسلامية سوف تكتسح النظام المالي في العالم بجاذبيتها بحلول عام 2020.<sup>2</sup>

في ختام هذا المطلب تجدر الإشارة إلى أن التوجه الغربي نحو الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها يحمل في طياته إيجابيات كثيرة، ولكن هذا لا يعني أنه لا يحمل سلبيات قد تؤثر على الصناعة المصرفية الإسلامية، فالتوجه نحو التعامل بالمنتجات الإسلامية يجب أن ينضبط بضوابط شرعية حتى لا تفقد تلك المنتجات هويتها، وهو ما أشار إليه الأمين العام للمجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية بقوله أن: "هذه الأحداث تتضمن عددا من المحاذير التي تؤثر سلبا على الصناعة، وتستوجب دراسة أبعادها ونتائجها بكل دقة حتى لا يكون هذا التوسع غير منضبط أو يتخذ أشكالا صورية أو استغلالية، أو يسهم في تفرغ العمل المصرفي من مضمونه و هويته و خصائصه المميزة، وهذا الحذر يجب أن يلازمنا في كل توسع يشمل أي منتج من المنتجات المالية ، وأي مؤسسة من المؤسسات الجديدة التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وأي دولة من الدول التي تسعى لاحتضان العمل المصرفي الإسلامي، والحصول على موقع القيادة كمركز مالي إسلامي عالمي".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 527-528.

<sup>2</sup> بشار ذنون الشكرجي، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، 2013، ص: 19.

<sup>3</sup> يوسف الحمادي، فرنسا تبدأ رسميا في استقبال البنوك الإسلامية، الشرق الأوسط، العدد 11466، 19 مايو 2009.

## المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

أكدت العديد من الدراسات والتقارير بأن تأثر المصارف الإسلامية لم يكن بنفس قدر تأثر المصارف التقليدية حيال الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة ولا بالدين على خلاف البنوك الأخرى، فهي تتاجر بما تملك فعلا من الأصول المالية، وهذا جنبها التأثير السلبي المباشر بالأزمة المالية، إلا أن التأثير السلبي للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى مؤسسات السلع والخدمات المختلفة أثر بطريقة غير مباشرة على المصارف الإسلامية حيث أنها لا تستطيع أن تكون معزولة عن العالم.

### المطلب الأول: الآثار الإيجابية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للأزمة على المصارف الإسلامية فيما يلي:

**أولاً:** استطاعت المصارف الإسلامية بصفة عامة منطلقاً من قواعد الاقتصاد الإسلامي المحافظة وبكل طمأنينة على أموال المساهمين والمودعين لديها، كما أنها لم تلجأ إلى إنهاء خدمات بعض العاملين لديها بسبب تراجع بعض أنشطتها وأعمالها كما حدث في المصارف التقليدية.

**ثانياً:** تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي غرار جامعة دوفين في باريس التي كانت قد بدأت تقديم دروس خاصة للطلاب والكوادر الراغبين بالعمل بمجال الصيرفة الإسلامية في فرنسا، وفي أواخر 2011 أصدرت أول صكوك في السوق المالية الفرنسية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وبعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي وبنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (المرابحة، الاجارة،...) التي تساير متطلبات سوق العقار الفرنسي، وظهرت بعدها المؤسسة الفرنسية الإسلامية IFFI التي يترأسها وزير الخارجية الأسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية لتعزيز التمويل الإسلامي في فرنسا.<sup>1</sup>

**ثالثاً:** إقرار العالم بصلاية الأسس التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها، بل تعدى الأمر الإقرار بصحة هذه المبادئ إلى الأخذ بها وقد نالت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها وافساح المجال لعملها، بل والاشادة الدولية بها فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان من سنة 2009 "إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".

**رابعاً:** إن الأزمة المالية منحت المصرفية الإسلامية فرصة ذهبية لتقدم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية، وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة مع تشخيص الأزمة المالية الراهنة في ضوء هذه الأسس

<sup>1</sup> حسبية سميرة، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

## الفصل الثاني: .....آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

والمبادئ، كما أن هذه الأزمة منحت المصرفية الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها من خلال فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها، مما سيقبل من الآثار السلبية لنتائج هذه الأزمة على صناعة المصرفية الإسلامية.

**خامساً:** تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية، حيث وصل حجم الصكوك المالية الإسلامية في نهاية 2008 إلى 60 مليار دولار.

**سادساً:** لقد عززت هذه الأزمة الثقة بالمصارف الإسلامية خاصة وأنها كانت ذات خسائر أقل من نظيرتها التقليدية، مما أدى إلى تحول العديد من عملاء المصارف التقليدية من غير المسلمين في بريطانيا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية وفق تقرير نشرته جريدة برمنجهام بوست.<sup>1</sup>

**سابعاً:** أصبح ينظر للمصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية 2008 (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%)، وقد أشارت مؤسسة (آرنست يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليست الحل بأكمله، وهي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية، وذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات ومن ثم فإن دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.<sup>2</sup>

**ثامناً:** حافظت البنوك الإسلامية في نهاية 2008 على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على البنوك التقليدية فبلغت نسبة الدين من رأس المال (5,8%) مقارنة ب (10,3%) للبنوك التقليدية و(8,5%) للبنوك الإسلامية ذات النوافذ الإسلامية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 226-227.

<sup>2</sup> حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية-الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس 2010، ص: 20.

<sup>3</sup> خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2014، ص: 167.

### المطلب الثاني: الآثار السلبية للأزمة المالية على المصارف الإسلامية

هناك لعدد من الآثار السلبية على المصارف الإسلامية نذكر منها:<sup>1</sup>

**أولاً:** انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

1. انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة؛
2. انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كجذب الضمانات والاعتمادات؛

**ثانياً:** اضطراب المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها واستخداماتها من عدة أوجه أهمها:

1. إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل؛
2. إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج؛
3. إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية وكذلك بين أنواع العملات الخارجية؛
4. إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل وحجم الاستثمار في الخارج.

**ثالثاً:** انخفاض قيمة أصول المصارف الإسلامية لأن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثر المصارف الإسلامية. وحسب بعض الإحصائيات فإن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني.<sup>2</sup>

**رابعاً:** إن الأزمة تحد من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم، مما يضعف من قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها مما يؤثر سلباً على نمو أرباحها.<sup>3</sup>

**خامساً:** اضطرت المصارف الإسلامية الى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول فأثر ذلك على أرباحها واحتياطياتها، بالإضافة إلى ان تعثر بعض العملاء وافلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات.

**سادساً:** تكس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:<sup>4</sup>

1. انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة؛

<sup>1</sup> العرابي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع التالي: [www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com), le 10-03-2018, htm : 18 :00.

<sup>2</sup> حسن ثابت فرحان، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

<sup>3</sup> محي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، دار السلام، القاهرة-مصر، 2012، ص: 78.

<sup>4</sup> حسبية سميرة، مرجع سبق ذكره، ص -ص: 320. 321.

2. انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة؛
  3. تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات؛
  4. انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس.
- سابعاً:** اعتبار النفط كسلعة استراتيجية والممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفدها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة إلى الصناعة المالية الإسلامية خاصة في منطقة الخليج، ورغم الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه احد خلال الأزمة مما انعكس سلباً على أداء المصارف الإسلامية؛
- ثامناً:** انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما أثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً او عن طريق صناديقها الاستثمارية.<sup>1</sup>
- تاسعاً:** كشفت الدراسة التي أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية في الفترة 2006-2008 أن العائد على حقوق المساهمين تهاوى بنحو (33,5%) مقارنة ب (90,34%) بالنسبة للبنوك التقليدية، و(32,34%) في البنوك التقليدية ذات النواذ الإسلامية في نفس الفترة(2006-2008)، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك.

<sup>1</sup> هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

## خلاصة الفصل الثاني

لقد استطاعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي اعتبرت من أشد الأزمات المالية بعد أزمة الكساد العظيم، أن تترك آثارا كبيرة فكانت لتلك الأزمة تداعيات على الاقتصاد العالمي من خلال انخفاض معدلات النمو العالمية وارتفاع معدلات التضخم، بينما كانت الآثار على الدول العربية متفاوتة من دولة إلى أخرى حسب درجة ارتباط الدول بالاقتصاد العالمي.

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا، ومن الناحية العملية كانت أول محاولة للقيام بالعمل المصرفي الإسلامي خلال الأربعينيات من القرن الماضي في باكستان، ثم توالى محاولات إنشاء المصارف الإسلامية، ويعتبر مصرف دبي الإسلامي أول مصرف إسلامي خاص انشأ في سنة 1975، ثم استمرت بعده إنشاء المصارف الإسلامية في كل الدول بما فيها الغربية، وتحولت عدة مصارف من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي وفتح نوافذ للعمل المصرفي.

وقد شكلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 نقطة تحول في تاريخ الصيرفة الإسلامية، فقد كانت أقل المؤسسات المالية تضررا بالأزمة، كونها لا تتعامل بالأدوات المالية الربوية التي كانت سببا في انهيار أكبر المصارف العالمية، حيث اتضح بأن التمويل الإسلامي يوفر الأمن والاستقرار في كافة المجالات ويمنع جميع المسببات التي تؤدي إلى الأزمات، والذي ظهر من خلال عدم تأثر مؤسسات التمويل الإسلامي بالشكل المباشر وبالقدر الذي تأثرت به مؤسسات التمويل التقليدي، كما أنه يعتبر من أهم البدائل المطروحة للخروج من الأزمة المالية العالمية التي عجز نظام التمويل التقليدي عن إيجاد الحلول الكفوة لمواجهتها.

## الفصل الثالث:

# تقييم الاستقرار المالي لعينة من المصارف الخليجية خلال الفترة (2004-2012)

---

### تعميد

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة

المبحث الثاني: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية  
خلال الفترة (2004-2012)

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

### خاتمة

## تمهيد

سنحاول في هذا الفصل دراسة الاستقرار المالي لعينة من المصارف الإسلامية، متكونة من ستة مصارف إسلامية تنشط في الساحة المصرفية الخليجية، وبالاعتماد على نموذج z-score باعتباره أداة قوية وذات قيمة في التنبؤ وتقييم حالة تعثر المصارف، وذلك بدراسة وتحليل تغير مؤشرات أدائها على مدار تسع سنوات من سنة 2004 إلى سنة 2012.

ولاختبار فرضيات البحث ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية بين مؤشر الاستقرار المالي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، اعتمدنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات ومقارنتها، لذلك قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة

المبحث الثاني: قياس وتحليل الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

## المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة

من المعروف أن منطقة الخليج العربي تعد الحاضنة الرئيسية للصناعة المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ على نحو ثلث أصول نظيرتها على مستوى العالم بحسب دراسة لصندوق النقد العربي أصدرها في ماي 2017، فالمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت العديد من المبادرات والإجراءات للحفاظ على حيويتها وأدائها، ونجحت في التغلب على جانب كبير من التأثيرات التي واجهتها وحافظت على معدلات نمو أعمالها، حيث تستحوذ السعودية على 43% من المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون، في حين أن عدد المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية 11 مصرفاً، وتبلغ أصولها نحو 244 مليار دولار، وتسيطر قطر على 25% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالخليج، وتليها الإمارات بنسبة 18.6%، لذا سنحاول في هذا المبحث التعريف بعينة من المصارف الإسلامية السعودية و الإماراتية و القطرية.

### المطلب الأول: التعريف بعينة من المصارف السعودية

يعتبر القطاع المصرفي السعودي من أقوى الأنظمة المصرفية العالمية، حيث صنفته وكالة فيتش الائتمانية في تقريرها الصادر يوم 22 مارس 2017 كخامس أقوى نظام مصرفي في العالم بعد كل من النظام المصرفي في استراليا وكندا وسنغافورا والسويد، وهذا بفضل المؤشرات القوية للقطاع والتي أهلته للبقاء في التصنيف "A"،<sup>1</sup> كما استطاعت المملكة العربية السعودية السيطرة على ثلث أصول المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي،<sup>2</sup> وقد اخترنا مصرفين إسلاميين في هذه الدراسة متمثلة في كل من مصرف الراجحي ومصرف الجزيرة الإسلاميين.

### أولاً: نبذة تعريفية عن مصرف الراجحي

يعتبر مصرف الراجحي من أكبر المصارف الإسلامية في العالم، وبما أنه يركز على مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فله دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها، وتتمثل أغراض المصرف في مزاوله الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير داخل المملكة وخارجها، ويتمتع المصرف بمركز مالي قوي فهو يدير أصولاً بقيمة 307 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار أمريكي) ويبلغ رأسماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، يعمل فيه أكثر من 9600 عاملاً

<sup>1</sup>القطاع المصرفي السعودي، معلومات منشورة على موقع صحيفة مال الاقتصادية:

www.maaal.com، le 27 /03/2018, htm : 12 :38.

<sup>2</sup> مقال منشورة على الموقع التالي:

http://makkahnewspaper.com, le 27/03/2018, htm : 13 :53.

ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرع وأكثر من 4100 جهاز صراف آلي و46000 أجهزة نقاط البيع و170 مركز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية.<sup>1</sup>

### 1. نشأة مصرف الراجحي

تأسس مصرف الراجحي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) وتم الترخيص بإنشائه بالمرسوم الملكي رقم 59 بتاريخ 03 ذي القعدة 1407 الموافق لـ 29 جوان 1987 ومقره الرئيسي المملكة العربية السعودية، يتمتع المصرف بخبرة في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية.<sup>2</sup>

### 2. أهداف المصرف

يتطلع مصرف الراجحي على المدى البعيد إلى تحقيق الريادة في الخدمات التمويلية على مستوى المنطقة، ويهدف إلى:<sup>3</sup>

- توسيع الخدمات المصرفية للأفراد وتنويعها بغية تقوية موقع المصرف الريادي؛
- تحقيق موقع ريادي في الخدمات المصرفية للشركات وتلبية مختلف الاحتياجات عبر تقديم مجموعة كاملة من البرامج والمنتجات لتلبية مختلف احتياجات الشركة؛
- الاستثمار في وسائل تكنولوجيا جديدة من شأنها دعم العملاء والمحافظة عليهم؛
- التواصل المباشر مع العملاء والتطلع دائما إلى توفير الخدمة النوعية لهم في مختلف الأوقات؛
- تنمية كفاءة القدرات في الأداء وإدارة الوقائية من المخاطر لدعم نمو الأعمال.

### ثانيا: نبذة تعريفية عن مصرف الجزيرة الإسلامي

يعتبر مصرف الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، وهو مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها، وتعمل دوما على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتقانون في خدمة العميل.

### 1. نشأة وتطور مصرف الجزيرة الإسلامي

تأسس مصرف الجزيرة كشركة سعودية مساهمة عامة بموجب "المرسوم الملكي" رقم 46/ من تاريخ 12 جمادى الثانية 1390هـ (الموافق لـ 21 جوان 1975)، وكان المصرف قد باشر أعماله (في 12 شوال 1396هـ الموافق لـ 9 أكتوبر 1976)، بعد أن انتقلت إليه عمليات فروع مصرف باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>الموقع الرسمي للمصرف: [www.alrajhibank.com.sa,le18/03/2018,htm:12:52](http://www.alrajhibank.com.sa,le18/03/2018,htm:12:52)

<sup>2</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي، لسنة 2016، ص: 34.

<sup>3</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف الراجحي، لسنة 2010، ص: 23.

<sup>4</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف الجزيرة لسنة 2016، ص: 15.

وفي عام 1992 بدأ المصرف عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 وعام 1994، وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية مصرف باكستان الوطني بشكل كبير، وفي العام 1993 شرع المصرف في إعادة الهيكلة ونجح في إدخال أحدث الأساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه مما أدى إلى زيادة ربحيته في عام 1997.

وفي عام 1998 اتخذ مجلس إدارة المصرف قرارا استراتيجيا بتحويله إلى مصرف تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة، وتطلب ذلك إعادة هيكلة كاملة لبننيته التحتية وأسس عملياته وخدماته ومهارات كوادره البشرية، وخطته مع تأسيس هيئة شرعية مؤلفة من نخبة من العلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية، وفي عام 2002 نجح المصرف في تحويل جميع فروعه للعمل بمقتضى أحكام الشريعة محققا نموا عزز وجوده وصورته في السوق المصرفي، وفي أواخر عام 2008 قامت إدارة المصرف بإقرار خطة استراتيجية بهدف تحويل المصرف إلى مجموعة مالية متعددة التخصصات، وتنوع منتجات المصرف وخدماته وجرى تنفيذ بعضها في العام 2009 وكأول مصرف في المملكة بدأ السعي لنيل شهادة الإيزو، ويتطلع المصرف من وراء هذه المبادرة إلى الارتقاء بمستوى الثقة التي يوليها عملاؤه للمصرف، وفي عام 2010 أصبح لدى المصرف كامل الجاهزية للمزيد من الانطلاق والتميز من خلال فريق عمل بخبرات واسعة.

وفي شهر أبريل 2017 أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب مصرف الجزيرة زيادة رأسماله من (4.000.000.000) ريال إلى (5.200.000.000) ريال وذلك بمنح 3 أسهم مجانية مقابل كل (10) أسهم قائمة يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.<sup>1</sup>

## 2. أهداف المصرف ورسالته

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمصرف في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تضم المربحة والاستصناع والإجارة والتوريق والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة.

وتتمثل رسالته في أن يكون الخيار الأول لخدمة عملائه في الشرائح المستهدفة في مصرفية الأفراد والأعمال، ومساعدتهم في زيادة ثروتهم وتنمية أعمالهم من خلال:

- تقديم خدمات استثنائية؛
- تطوير تقديم منتجات وحلول مصرفية تلبي مختلف الاحتياجات؛

<sup>1</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي للمصرف:

- تقديم النصح والمشورة بخبرة تستحق الثقة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التعريف بعينة من المصارف الإماراتية

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم المرتبة الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً في مؤشر المصرف الدولي للشمول المالي، وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والناجح المحلي،<sup>2</sup> وهو ما أكده محافظ المصرف المركزي "إن القطاع المصرفي الإماراتي الأكبر في الشرق الأوسط ويتمتع بثقة عالية محلياً وعالمياً"، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال للبنوك العاملة بالدولة نحو 18.7% بنهاية سبتمبر 2017.<sup>3</sup>

ويضم القطاع المصرفي الإماراتي 51 مصرفاً منها 23 مصرفاً وطنياً و28 مصرفاً أجنبياً، ومن بين المصارف الوطنية يوجد 5 مصارف إسلامية ناشطة وهي مصرف دبي، مصرف أبو ظبي، مصرف الشارقة، مصرف الإمارات ومصرف نور الإسلامي، بالإضافة إلى مصرفين حديثي النشأة وهما مصرف الهلال ومصرف عجمان،<sup>4</sup> وقد تم اختيار دراسة مصرف دبي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الإسلامي.

### أولاً: نبذة تعريفية عن مصرف دبي الإسلامي

يعتبر مصرف دبي الإسلامي كأول مصرف إسلامي متكامل الخدمات، مصرفاً رائداً في مجال الخدمات والمنتجات الإسلامية، حيث يعمل على توفير الحلول الشاملة لجميع متطلبات المتعاملين المالية مهما كان نوعها، فمصرف دبي متمسك دوماً بجذوره الأصيلة كمؤسسة تتمحور حول المتعاملين، حيث تشكل الخدمات الشخصية الممتازة والتفهم الدقيق لاحتياجات ومتطلبات المتعاملين ويلتزم بالمرونة والابتكار والعصرنة، حيث يعمل المصرف على توفير الحلول الشاملة لجميع متطلبات المتعاملين المالية مهما كان نوعها.<sup>5</sup>

### 1. نشأة وتطور مصرف دبي الإسلامي

تأسس مصرف دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي بتاريخ 29 صفر 1395، الموافق لـ 12 مارس 1975، أسس المصرف بغرض تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>التقرير المالي السنوي لمصرف الجزيرة لسنة 2016، ص-ص: 6-15.

<sup>2</sup>تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، دراسة منشورة عن اتحاد المصارف العربية على الموقع التالي:

[www.uabonline.org/ar/magazine](http://www.uabonline.org/ar/magazine) , le 20/03/2018, htm : 8 : 54.

<sup>3</sup>القطاع المصرفي الإماراتي، دراسة منشورة على الموقع التالي:

<http://www.alittihad.ae>, le 20/03/2018, htm : 11 : 23.

<sup>4</sup>تم احصاؤها بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي.

[www.centralbank.ae](http://www.centralbank.ae), le 20/03/2017, htm : 12 : 10.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/le,20/03/2017,htm:15:03>.

<sup>5</sup>معلومات منشورة على الموقع التالي:

<sup>6</sup>التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2016، ص: 14.

ويحتل مصرف دبي الإسلامي مكانة مرموقة بين المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنه يعتبر من بين أهم عشر مصارف إسلامية على مستوى العالم حيث جاء في المرتبة السابعة سنة 2013، وقد استطاع تحقيق إنجاز في غاية الأهمية عام 2017 يتمثل في تجاوز الميزانية العمومية حاجز 300 مليار درهم إماراتي، إذ وصلت حالياً إلى 307 مليار درهم إماراتي، أي بنسبة نمو بلغت 19%، وبفضل المكانة المحلية القوية للمصرف فإنه مستمر في تجاوز معدلات نمو القطاع بفارق كبير، وقد ارتفعت محفظة التمويل والودائع بنسبة 16% و 20% على التوالي في عام 2016، وكنتيجة لهذا الأداء فقد تمكن المصرف من تحقيق أعلى ربح في تاريخه بمعدل نمو بلغ 11% مقارنة مع عام 2016، ليصل إلى 4.5 مليار درهم إماراتي في عام 2017، كما استطاع المصرف بفضل أدائه الذي تفوق على أداء القطاع المصرفي على مدى أربع سنوات الماضية تعزيز حصته السوقية على صعيد التمويل والودائع.

كما أنجز مصرف دبي الإسلامي أكبر إصدار صكوك ممتازة غير مضمونة من قبل مؤسسة مالية في تاريخ أسواق رأس المال الإسلامية، محققاً مبلغ مليار دولار أمريكي لدعم مسار نمو المصرف، وقد أدت الرسمة القوية للمصرف وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، والتحسين المستمر في جودة الموجودات إلى رفع تصنيفها الائتماني خلال عام 2017 مما يعكس بوضوح الوضع المالي السليم. ومع التوقعات الإيجابية حول بيئة الاقتصاد الكلي في عام 2017 فمن المتوقع أن يزداد التوسع الائتماني إلى أكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق.

2. أهداف المصرف: يسعى مصرف دبي الإسلامي في احتلال مركز الصدارة على صعيد تطوير الاقتصاد المحلي، بما يتماشى مع طموحات النمو الحكومية، وطموحه لجعل التمويل الإسلامي نموذجاً في السنوات القادمة.<sup>1</sup>

### ثانياً: نبذة تعريفية عن مصرف أبو ظبي الإسلامي

يعتبر المصرف واحداً من أكبر بنوك التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم بتقديم جميع الخدمات المصرفية التمويلية الاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المرابحة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2017، ص-ص: 1-2.

<sup>2</sup>معلومات منشورة على الموقع الرسمي للمصرف:

## 1. نشأة وتطور مصرف أبو ظبي الإسلامي

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في إمارة أبو ظبي كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة، طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 08 لسنة 1984، وفقاً للمرسوم الأميري رقم 09 لسنة 1997.<sup>1</sup> وقد بدأ المصرف بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ 11 رجب 1419 هجري الموافق لـ 11 نوفمبر 1998، وقد تم افتتاح المصرف رسمياً تحت رعاية الشيخ زاد بن سلطان آل نهيان في 18 أبريل 1999،<sup>2</sup> ويعتبر المصرف واحداً من أكبر بنوك التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يستفيد 750 عميل من شبكة فروع تتكون من 88 فرع وأكثر من 700 جهاز صراف آلي وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى حساباتهم على مدار 24 ساعة في اليوم، كما يطلق عليه اسم أفضل مصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل صحيفة "فاينانشال تايمز" التي نشرت أن مصرف أبو ظبي الإسلامي لديه سجل غني من الابتكار ويعمل المصرف جاهداً على مواصلة بناء جهوده دولياً في عدة بلدان، مثل مصر التي يمتلك فيها العديد من الفروع، وأيضاً المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والسودان والعراق وقطر.<sup>3</sup>

## 2. رؤية المصرف قيمه وأهدافه

تتمثل رسالة المصرف في أن يكون من أكبر المصارف الرائدة في المنطقة، أما بالنسبة لقيمه وأهدافه فمصرف أبو ظبي يسعى إلى تمثيل القيم العالمية للصيرفة الإسلامية من خلال:<sup>4</sup>

- اليسر والإتقان (تطوير وابتكار خدمات مصرفية واستخدام أحدث الوسائل التقنية)؛
- تحقيق الوضوح والشفافية؛
- تحقيق المنفعة المشتركة؛
- كرم الضيافة والسماحة؛
- قيم الشريعة من خلال التمسك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأنشطة المصرف المختلفة.

<sup>1</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف أبو ظبي الإسلامي لسنة 2010، ص: 08.

<sup>2</sup> معلومات منشورة على الموقع التالي:

[www.ar.wikipedia.org/wiki/le13/03/2018,htm](http://www.ar.wikipedia.org/wiki/le13/03/2018,htm) : 14 :21.

<sup>3</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي للمصرف:

[www.adib.ae/ar/m/pages/about-adib.aspx,le14/03/2018,htm](http://www.adib.ae/ar/m/pages/about-adib.aspx,le14/03/2018,htm) : 11 :23.

<sup>4</sup> نفس المرجع.

### المطلب الثالث: التعريف بعينة من المصارف القطرية

يشكل القطاع المصرفي في قطر مصدرا مهما للنمو في البلاد حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في قطر 18 مصرف تشمل 11 مصرفا محليا و5 مصارف أجنبية ومصرفان عربيان، ومن بين المصارف المحلية توجد 4 مصارف إسلامية، وهي مصرف بروة، مصرف الريان، مصرف قطر الدولي الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي.<sup>1</sup> وقد اخترنا مصرفين إسلاميين لقياس وتحليل استقرارهما قبل وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية، وهما مصرف قطر الإسلامي ومصرف قطر الدولي.

#### أولاً: نبذة تعريفية عن مصرف قطر الإسلامي

يعتبر من المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في قطر، كما أن المصرف يولي أهمية فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية عن نشاطه ومركزه المالي من خلال التقارير المالية السنوية التي يصدرها، وفيما يلي نبذة عن هذا المصرف.

#### 1. نشأة وتطور مصرف قطر الإسلامي

تأسس مصرف قطر الإسلامي في قطر سنة 1982، كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42% من قطاع المصرفية الإسلامية في البلاد، وتقدر حصته بحوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية ديسمبر 2017 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15.3 مليار ريال قطري (4.2 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 150 مليار ريال قطري (41.15 مليار دولار أمريكي).

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف أنحاء قطر، كما توجد في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، مراكز الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات وعلاوة على امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدمات متعددة لأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي والخدمات المصرفية عبر الأنترنت.

يمتلك المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، وشركة بيممة المتخصصة في تقديم برنامج التكافل التأميني وشركة الجزيرة للتمويل وحضورها القوي في المناطق التي تهتم بشكل كبير بخدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويلبي qib-uk وهي مؤسسة مالية تابعة بالكامل للمصرف تأسست عام 2008، جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات

<sup>1</sup> هيكل القطاع المصرفي القطري، دراسة منشورة عن موقع اتحاد المصارف العربية على الموقع التالي:

القطرية في المملكة المتحدة، كما يمتلك المصرف حضورا في لبنان من خلال بيت التمويل العربي إضافة إلى فرع في السودان، وفي ماي 2017 قامت وكالة التصنيف الدولية "موديز" بتصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند A1، كما قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "فيتش" في جوان 2017 بتأكيد تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند A+ ونظرا لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من التقارير الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة.

## 2. رؤية المصرف، قيمه ورسالته

يسعى المصرف إلى أن يصبح مصرفا عالميا وشاملا، ويتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة وأن يحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمى ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري، حيث تتمثل رسالة المصرف في:

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
  - تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء؛
  - احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.
- أما قيمه فتتمثل في النزاهة، الشفافية، العدل، روح التعاون، العمل الجماعي، الولاء، الالتزام والتميز.<sup>1</sup>

## ثانيا: نبذة تعريفية عن مصرف قطر الدولي

مصرف قطر الدولي مؤسسة مصرفية راسخة تقدم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية للعملاء من الشركات والخدمات المصرفية الخاصة، ويلتزم المصرف ببناء علاقات طويلة الأمد مع عملائه من خلال توفير الخدمات المتميزة لهم، فضلا عن التركيز على تيسير التعامل المصرفي بما يمكن من تلبية كافة احتياجات ومتطلبات العملاء على النحو الأمثل، ويعمل المصرف في الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية وفقا للنظام الأساسي للمصرف ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يتم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي.<sup>2</sup>

## 1. نشأة وتطور مصرف قطر الدولي<sup>3</sup>

تأسس مصرف قطر الدولي الإسلامي كشركة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري 52 لسنة 1990، ويمارس المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسي شارع حمد الكبير بالدوحة وثمانية عشر فرعا محليا داخل دولة قطر.

<sup>1</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي للمصرف:

www.qib.com, le 14/03/2018, htm : 09 :45.

<sup>2</sup> معلومات منشورة على الموقع الرسمي للمصرف:

www.ibq.qa/ar/pages/about-us le 18/03/201, htm : 17 :33

<sup>3</sup> التقرير المالي السنوي لمصرف قطر الدولي الإسلامي لسنة 2017، ص: 13.

يرجع تاريخ المصرف إلى الأول من نوفمبر 1956 تحت اسم " المصرف العثماني" وقد استمر المصرف في التطور منذ ذلك الحين، وفي عام 1989 تغير اسم المصرف إلى "إيه إن زدجريندلر" عندما تم شراؤه من قبل "المجموعة الأسترالية والنيوزيلاندية المصرفية"، وفي شهر أوت 2004 تم تغيير اسم المصرف إلى مصرف قطر الدولي ibq، وامتلك مصرف الكويت الوطني حصة 20% من رأسمال المصرف وفي عام 2014 باع مصرف الكويت الوطني (NBK) حصته لمستثمرين قطريين، أما اليوم لدى المصرف أكثر من ستين عاما من الخبرة والمعرفة بالسوق يكرسها لمنفعة و خدمة المتعاملين . ومن التطورات التي شهدتها المصرف تأسيس شركة مصرف قطر الدولي لإصدار الصكوك المحدودة كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة، وذلك بغرض إصدار صكوك لصالح مصرف قطر الإسلامي، ولدى المصرف شبكة متكاملة ومتناسبة تشمل عدة فروع، مراكز خدمة وأجهزة صراف آلي موزعة في أفضل المواقع الحيوية بمختلف أنحاء دولة قطر متمثلة في الخدمات المصرفية للشركات، تربطها علاقات طويلة مع شركات قطرية قوية وكذلك الشركات الدولية التي تعمل في قطر، والخدمات المصرفية الخاصة التي تستهدف إدارة الثروات والمصممة خصيصا لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، والخدمات المصرفية للأفراد معروفة بنهجه المبتكر في تصميم المنتجات، وخاصة في تمويل الرهن العقاري والقروض الشخصية الخاصة على مدار السنة.

وللمصرف سجل حافل بالإنجازات حيث حصل على العديد من الجوائز العالمية المرموقة التي تعكس مكانة المصرف الرائد في قطر، أبرزها في مجال الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد وذلك من قبل "يورو موني" و"أرابيان بيزنس" و"أنترناشونال بآنكر" و " إنترناشونال فاينانسما غارين" و"جلوبال بانككتج آند فاينانس ريفيو" و"دي بانكر" و "بانكر الشرق الأوسط"، ومن أهم الجوائز التي نالها مؤخرا: جائزة أفضل مصرف للخدمات المصرفية الخاصة في قطر 2018 من غلوبال فاينانس".<sup>1</sup>

## 2. أهداف مصرف قطر الدولي الإسلامي

أما أهدافه فتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- تأكيد هويته بصفته مصرف حديث يتمتع بقيم تقليدية؛
- الاجتهاد من أجل تحقيق التميز في كل ما يقوم به وجميع تعاملاته؛
- الاستفادة من العمل الجماعي لتحقيق أعلى المعايير الممكنة؛
- تطوير خدمات مصرفية مبنية على النزاهة والأمانة؛
- تحمل مسؤولية أعماله وإجراءاته؛
- ترقية خدمة العملاء لديه لتتجاوز جميع التوقعات.

<sup>1</sup>معلومات منشورة على الموقع الرسمي:

## المبحث الثاني: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة خلال الفترة (2004-2012)

سنحاول في هذا المبحث التعريف بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الخليجية محل الدراسة.

### المطلب الأول: متغيرات الدراسة

بغرض قياس مستوى الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية محل الدراسة قمنا بحساب مؤشر الاستقرار المالي  $Z$ .score، حيث تشير قيمته إلى مدى احتمالية أن تتعرض هذه المصارف إلى مخاطر التعثر (الإفلاس) وكلما انخفضت القيمة عن الحد الأدنى الذي حدده ألتمان كلما ازداد احتمال خطر التعثر والعكس صحيح، وقد اعتمدنا على هذا المؤشر لقياس الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة من خلال العلاقة التالية:

$$Z = \frac{K + U_{ROA}}{\sigma_{ROA}}$$

وفيما يلي شرح لهذه المتغيرات:

### أولاً: حقوق المساهمين على إجمالي الأصول

والذي يرمز له بالرمز  $k$  ويقاس هذا المؤشر مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تمويل أصوله وبحسب بالعلاقة التالية:

$$K = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

حيث تمثل حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية مقدار ما يتبقى من أصول المصرف بعد استبعاد الخصوم وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، ونلاحظ من خلال التقارير المالية للمصارف محل الدراسة أن حقوق المساهمين وإجمالي الأصول تنمو بمعدلات متزايدة خلال الفترة من 2004-2012.

### ثانياً: متوسط العائد على الأصول

ويرمز له بالرمز  $U_{ROA}$ ، حيث تشير  $ROA$  إلى متوسط العائد على الأصول أو مردودية الأصول، حيث يقاس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمصرف، إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء المصارف لأنه يحمل في طياته قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، متمثلة في حقوق المساهمين والودائع وأية مصادر تمويل أخرى والتي تمثل في مجموعها مجموع

## الفصل الثالث: .... تقييم الاستقرار المالي لعينة من المصارف الخليجية خلال الفترة 2004-2012

الأصول، ويبين الأرباح المتولدة عن كل وحدة نقدية من الأصول وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف أصول المصرف وتحسب بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

وبعد حساب هذا المعدل تبين أن قيمته متذبذبة خلال فترة الدراسة في المصارف محل الدراسة، وذلك نتيجة تغير قيمة صافي الربح الذي كان متزايد خلال الفترة 2004-2007 ثم بدأ في الانخفاض خلال فترة الأزمة (2008-2010) ليعاود الارتفاع من جديد بعد فترة الأزمة، أو بسبب نمو حجم الأصول بنسب تفوق نمو صافي الأرباح.

### ثالثاً: الانحراف المعياري للعائد على الأصول

ويرمز له بالرمز  $\sigma_{ROA}$ ، ويقاس هذا المؤشر مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

**المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف خلال (2004-2012)**

يلخص الجدول أدناه قيم Z SCOR في المصارف محل الدراسة خلال الفترة 2004-2012

الجدول رقم (06): مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة

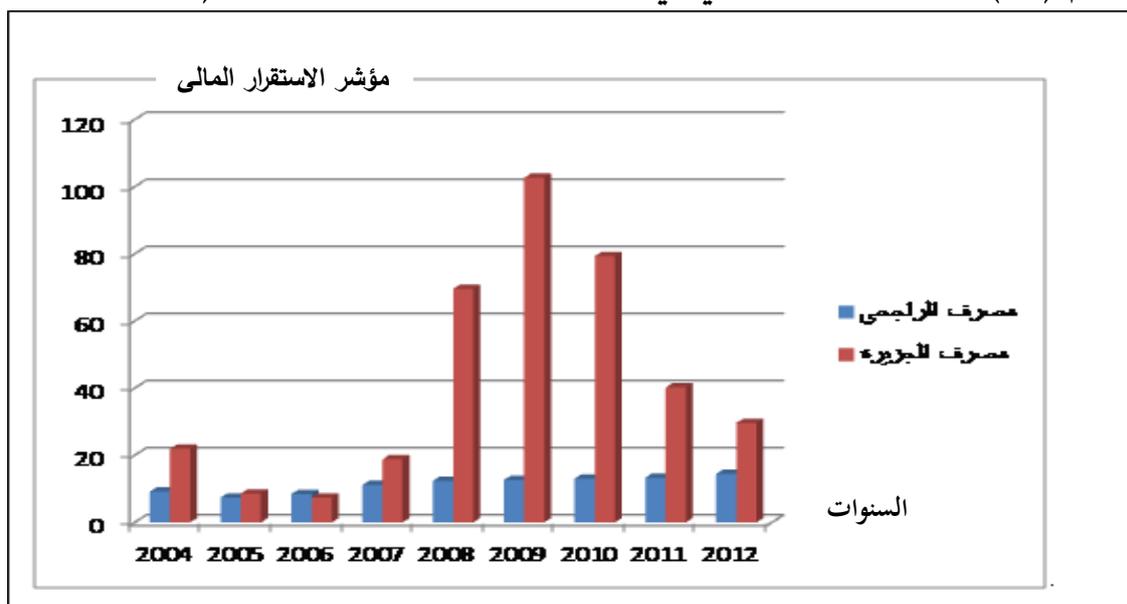
الوحدة: النسب المئوية

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
14.5	13.35	13.06	12.62	12.42	11.16	8.45	7.44	9.2	الراجحي
29.65	40.2	79.36	102.66	69.59	18.81	7.43	8.63	21.92	الجزيرة
31.41	22.69	25.37	71.31	20.61	18.72	15.33	161.9	40.74	أبو ظبي الإسلامي
24.52	26.12	41.77	22.85	15.74	12.51	16.39	12.01	19.66	دبي الإسلامي
51.94	20.35	15.42	14.92	10.8	9.02	11.37	6.95	-	قطر الإسلامي
27.8	16.07	12.6	14.95	12.88	5.8	7.93	4.3	-	قطر الدولي

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة 2004-2012.

ويمكن تلخيص بيانات الجدول السابق من خلال الأشكال التالية:

**الشكل رقم (04): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف السعودية خلال (2004 - 2012)**



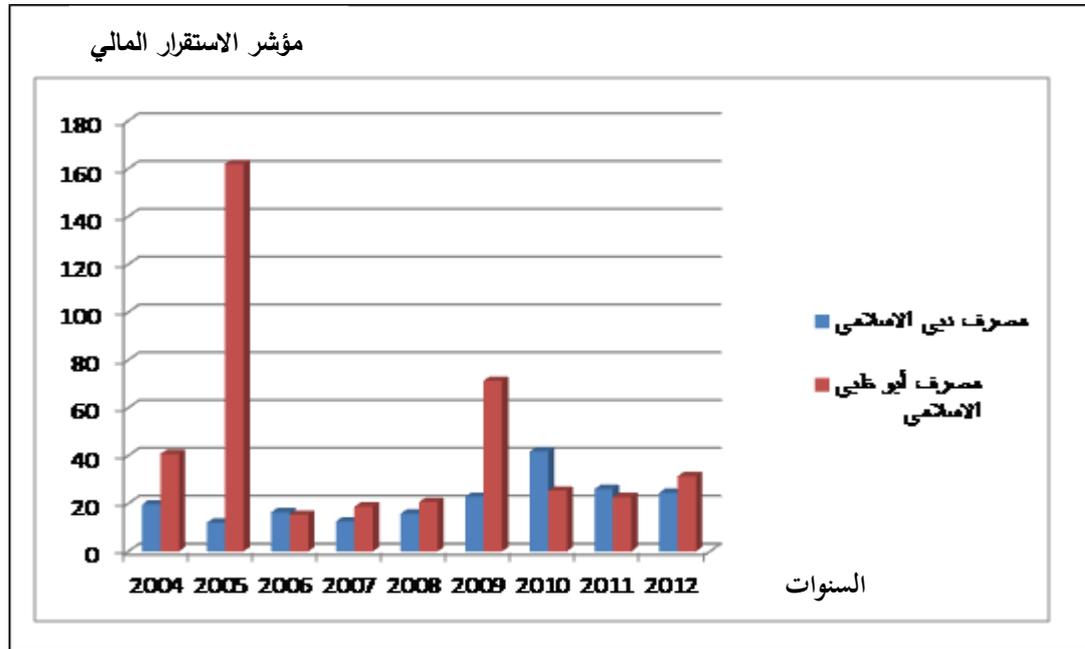
**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر z-score في مصرف الراجحي كان متناقصا خلال الفترة من 2004-2006 حيث قدرت أدنى قيمة له 7.44% في سنة 2005، لبيداً في الارتفاع وبمعدلات منخفضة خلال الفترة 2007-2012 ليصل إلى 14.5% سنة 2012، ويعود ذلك إلى التغير في متوسط العائد على الأصول الذي كان مرتفعاً في الفترة من 2004-2006، ثم بدأ بالانخفاض خلال الفترة 2007-2012 وذلك بسبب النمو الضعيف في صافي أرباح المصرف (نتيجة انخفاض إيرادات الخدمات المصرفية وزيادة قيمة المخصصات لمواجهة التحديات والاضطرابات التي أثارها الأزمة المالية)، وفي المقابل ارتفاع موجودات المصرف من أصول ثابتة ومتداولة، أي أن نسبة الارتفاع في صافي الأرباح كانت أقل من نسبة الارتفاع الحاصل في إجمالي الموجودات، وبالتالي انخفاض العائد على تلك الأصول، ويعود سبب ارتفاع z-score أيضاً إلى النمو المتزايد لحقوق المساهمين ومدى اعتماد المصرف على رأس ماله لتمويل أصوله ومن ثم مقدرته على مواجهة الصدمة خلال فترة الأزمة، إلا أن هذا لم يؤثر على استقرارها المالي، وذلك لالتزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية كالأمانة والمصادقية والتضامن فوجود مثل هذه القيم والأخلاق ساعد المصرف على تحقيق الأمن والاستقرار.

أما بالنسبة لمصرف الجزيرة فإن قيم مؤشر Z score كانت متذبذبة خلال الفترة 2004-2007، أما خلال سنتي 2008 - 2009 فالمؤشر أخذ قيمة مرتفعة جدا قدرت بـ 69.59%، 102.66% على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض حقوق المساهمين، إذ بلغت 4.697 مليون في سنة 2007 لتعرف بعد ذلك انخفاضا إلى 4.636 مليون في 2008 وإلى 4.485% في سنة 2009، أما متوسط العائد على الأصول فقد شهد انخفاضا إلى 1.905% سنة 2007 و0.54% سنة 2008 وهذا بعدما كان في فترات ما قبل الأزمة يساوي 2.495%، 6.22% سنتي 2005 و2006 على التوالي ويرجع ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف بالمقارنة بالأرباح المحققة في الفترات الأولى وإلى ارتفاع أصول المصرف من جهة أخرى، إلا أن قيم هذا المؤشر تبقى أعلى من الحد الأدنى للتعثر.

وفيما يلي شكل يوضح مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإماراتية:

الشكل رقم (05): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف الإماراتية خلال الفترة ( 2004 - 2012 )



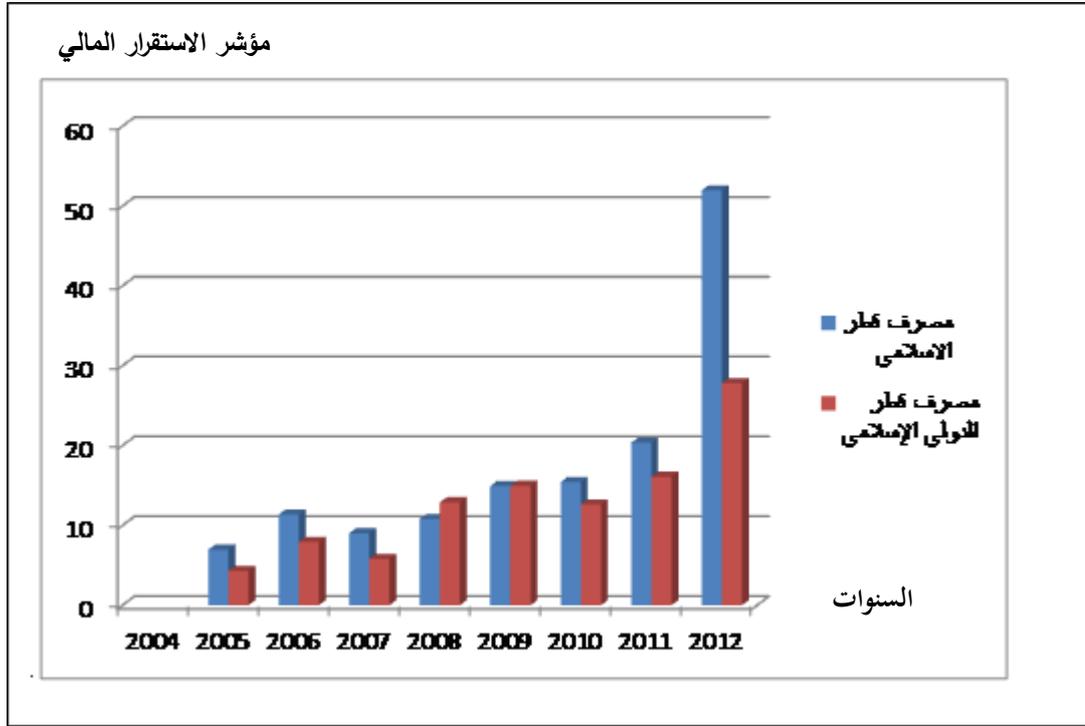
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر Z score في مصرف دبي الإسلامي كانت متناقصة خلال الفترة 2004-2007 قدرت أدنى قيمة له بـ 12.02 سنة 2005، ثم بدأت بالارتفاع خلال فترات الأزمة وما بعدها حتى وصلت إلى 41.77 سنة 2010، ويمكن القول أن هذه النسبة كانت متذبذبة ويعود هذا التذبذب إلى التغيير في متوسط العائد على الأصول والذي حققا انخفاضاً مستمراً في الفترة من 2004 - 2006 إذ وصل إلى 1.0775% بعد أن كان 1.84% سنة 2004، ثم تزايد سنة 2007 حيث قدر بـ 1.3927% ليعاود الانخفاض سنة 2008 - 2010 أي السنوات التي تلت حدوث الأزمة المالية حيث قدر سنة 2010 بـ 0.46% وهي أدنى نسبة يصل إليها خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة انخفاض أرباح المصرف بسبب انخفاض إيراداته تأثراً بالأزمة مقابل ارتفاع قيمة موجوداته، هذا بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد لحقوق المساهمين.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيم مؤشر Z score في مصرف أبوظبي الإسلامي شهدت تذبذباً خلال فترة الدراسة (2004-2012)، بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تغيير متوسط العائد على الأصول بين الارتفاع والانخفاض وارتفاع حقوق المساهمين خلال نفس الفترة، إلا أن ذلك لا يؤثر على السلامة المالية للمصرف.

وفيما يلي شكل يوضح مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف القطرية:

الشكل رقم (06): مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف القطرية خلال الفترة  
( 2004 - 2012 )



**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة مؤشر Z score في مصرف قطر الإسلامي كانت متزايدة خلال الفترة 2005-2006 حيث كان يقدر بـ 6.95% في 2005، ليصل إلى 11.37% في سنة 2006 ليعاود الانخفاض سنة 2007 حيث قدر بـ 9.02%، ثم بدأ في الارتفاع مرة أخرى أثناء الأزمة وما بعدها حيث وصل سنة 2012 إلى 51.94%، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول والذي قدر بـ 4.515% سنة 2005 ليستمر في الانخفاض حيث وصل سنة 2012 إلى 1% وذلك نتيجة لانخفاض صافي أرباح المصرف، حيث نلاحظ من خلال التقارير المالية انخفاض في صافي أرباح المصرف، مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بالإضافة إلى النمو المتزايد في كل من إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين.

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق حدوث تذبذب في قيم مؤشر Z score خلال فترة الدراسة في مصرف قطر الدولي الإسلامي، حيث قدر بـ 4.3% سنة 2005 ليرتفع إلى 7.93% سنة 2006 أما في سنة 2007 انخفض إلى 5.8%، وهذا نتيجة التذبذب الحاصل في متوسط العائد على الأصول من سنة إلى أخرى، فقد ارتفع البعض منها وانخفض البعض الآخر، وما يمكن ملاحظته هو أن حقوق المساهمين شهدت نموًا متزايدًا من سنة لأخرى على مدار فترة الدراسة.

## الفصل الثالث: .... تقييم الاستقرار المالي لعينة من المصارف الخليجية خلال الفترة 2004-2012

أما بداية من سنة 2008 فمؤشر Z score شهد ارتفاعا في قيمته قدرت بـ 12.88% وهي أقل قيمة سجلت ما بعد الأزمة، ثم انخفضت سنة 2010 حيث قدرت بـ 12.6% لترتفع إلى 27.8% سنة 2012، وهذا يدل على استقرار المصرف وتدعيم مركزه المالي لكسب ثقة العملاء والمستثمرين. ومن خلال ما سبق نستنتج أن مؤشر Z.score يتغير من سنة لأخرى في كافة المصارف، وذلك نتيجة التغير في متوسط العائد على الأصول ونسبة حقوق المساهمين من سنة إلى أخرى إلا أن ذلك لم يؤثر على استقرارها المالي أي ابتعادها عن إمكانية حدوث تعثر، فكلما كانت Z كبيرة دل ذلك على السلامة المالية للمصرف وعدم تعثره، وهو ما يعكس قدرته على إدارة المخاطر المصرفية، وبالتالي التقليل من حجم الخسائر.

### المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

للإجابة على الفرضية الرئيسية التي جاءت كما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، استخدمنا اختبار T لدراسة وتحليل الفروقات بين متوسطات النسب المحسوبة للمصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك بمقارنة متوسط فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS22 بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، وفيما يلي الإجابة على الفرضيات الفرعية.

#### المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى والتي جاءت كما يلي: "لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية السعودية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذ قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف السعودية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة T	متوسط الدلالة
مصرف الراجحي	9.06	12.86	-5.62	0.011
مصرف الجزيرة	14.2	72.94	-3.756	0.033

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS22 (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي في مصرفي الراجحي والجزيرة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فمستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أقل من 5%، لكن هذه الفروق لصالح فترة ما بعد الأزمة المالية وذلك لأن متوسط الاستقرار المالي بعد الأزمة أكبر من المتوسط قبل الأزمة، أي أن نسبة الاستقرار المالي ارتفعت بعد الأزمة.

#### المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية والتي جاءت كما يلي: "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية الإماراتية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة الإحصائية 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف الإماراتية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية - الوحدة %.

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة T	مستوى الدلالة
دبي الإسلامي	15.14	26.62	- 1.906	0.153
أبو ظبي الإسلامي	59.17	34.99	1.048	0.372

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>22</sub> (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي في مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فمستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، أي أن الأزمة لم تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف الإماراتية أي أنها حافظت على استقرارها.

#### المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة والتي جاءت كما يلي " لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية القطرية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5% أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف القطرية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة T	مستوى الدلالة
قطر الإسلامي	9.11	13.71	- 5	0.037
قطر الدولي	6.01	13.47	- 13.327	0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>22</sub> (دالة إحصائية عند المستوى 5% أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي في مصرف قطر الإسلامي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، فمستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أقل من 5% لكن هذا الفرق لصالح فترة الأزمة المالية وما بعدها، وذلك لأن متوسط الاستقرار المالي بعد الأزمة أكبر من المتوسط بعد الأزمة أي أن نسبة الاستقرار المالي ارتفعت بعد الأزمة.

أما في قطر الدولي فنلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار المالي قبل وبعد الأزمة المالية العالمية فمستوى الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، أي أن الأزمة لم تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف وهذا يعني أنها حافظت على استقرارها.

ومن خلال ما سبق وكاختبار للفرضية الرئيسية فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار المالي قبل وبعد الأزمة المالية وإن وجدت فروق فهو فرق إيجابي أي لصالح فترة ما بعد الأزمة المالية، أي حافظت المصارف الإسلامية على استقرارها المالي خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك لأن المصارف الإسلامية تقوم على ضوابط شرعية تقيها من الأزمات وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بالإضافة إلى ابتعادها عن التعامل بالفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية.

### خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما سبق تم التوصل إلى:

- تستحوذ السعودية على 43% من المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أن عدد المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية 11 مصرفاً، وتبلغ أصولها نحو 244 مليار دولار، وتسيطر قطر على 25% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية بالخليج، وتليها الإمارات بنسبة 18.6%.
- يعود تغير قيم z-score من سنة لأخرى في كافة المصارف إلى التغير في متوسط العائد على الأصول ونسبة حقوق المساهمين على الأصول.
- تبين من نتائج البحث أنه لا توجد فروق بين الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وحتى وإن كانت هناك فروق فهي لصالح فترة ما بعد الأزمة.
- لقد أظهرت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية سليمة من الناحية المالية، وهي بعيدة كل البعد عن التعثر المالي، ذلك لأن قيم z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.6 وهي القيمة التي وضعها التمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية.

# الختامة

### الخاتمة

إن الهدف من قياس الاستقرار المالي في المصارف هو معرفة مدى قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات المالية والتكيف معها، حيث اهتم العديد من الباحثين بدراسة مؤشرات ونماذج قياسه، ويعتبر نموذج Z-score من أفضل النماذج المستخدمة في قياس الاستقرار المالي، لأنه وفي الوقت الذي تسعى فيه مؤشرات الاستقرار الأخرى إلى تحديد مواجهة المصرف لمشكلة السيولة ومخاطر السوق، فإن مؤشر Z-score يفيد في معرفة إن كان المصرف سيواجه تعثر مالي أو لا.

ومع ظهور أزمة الرهن العقاري التي انفجرت في خريف 2007 والتي كانت نتيجة مجموعة من الأسباب محدثة سلسلة من التداعيات أثرت على اقتصاديات دول العالم، وأهم هذه الآثار إفلاس العديد من المصارف العالمية، خسائر البورصات العالمية، تراجع قطاع العقارات تراجعاً كبيراً ووجود حالة من الذعر وعدم الاستقرار.

وفي أوج أزمة الرهن العقاري ظهرت العديد من الأصوات الغربية التي تنادي بتطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية نتيجة عدم تأثر المصارف الإسلامية بهذه الأزمة، وبداية التفكير في هذا النظام كعلاج للأزمة المالية كأفضل بديل للنظام الرأسمالي القائم على المشتقات المالية والمتاجرة بالديون وارتفاع درجات المخاطرة، وبما أن دول الخليج العربي تعرف نمواً مطرداً في عدد المصارف الإسلامية، وتتواجد بها أكبر المصارف الإسلامية في العالم، ومن أجل معرفة قدرة هذه المصارف على مواجهة الأزمة المالية العالمية، اخترنا عينة تتكون من ستة مصارف إسلامية خليجية، وبحساب مؤشر Z-score في هذه العينة تم التوصل إلى النتائج التالية:

### أولاً: نتائج البحث

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

1. يعد الاستقرار المالي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية، فهو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافياً، ويعرف أيضاً بأنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستقرار في أداء المهام بدون الحاجة إلى المساعدة الخارجية.
2. يعتبر التعثر المالي تلك المرحلة التي وصلت فيها المصارف إلى حالة من الاضطرابات المالية، وتحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها توقف نشاطها، ما دفع الباحثين إلى الاهتمام بنماذج قياس التعثر المالي والتي تعتمد المصارف للتنبؤ باحتمالات التعثر وبالتالي حمايتها من الخسائر الناجمة عنه.
3. تعتبر القروض الربوية الممنوحة لقاء الرهن العقاري أحد الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة المالية وانفجار فقاعاتها.

## الخاتمة

4. يتطلب الاستقرار المالي نظام يستند إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا، ومنع التكتلات التي تؤدي إلى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال تنظيم معايير الوساطة وغيرها من الضوابط الأخرى.
5. حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية والمقامرات التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج، وقد أكد الكثير من علماء الاقتصاد أن من أسباب الأزمة المالية هو نظام المشتقات المالية، لأنها لا تحدث تنمية اقتصادية حقيقية.
6. أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية سليمة من الناحية المالية، وهي بعيدة كل البعد عن التعثر المالي، ذلك لأن قيم z-score أعلى بكثير من النقطة الفاصلة 2.99 وهي القيمة التي وضعها ألتمان كحد أدنى لمنطقة السلامة المالية.

### ثانيا: توصيات البحث

1. بناء على النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية كونها تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فهي النظام الأمثل للبشرية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وذلك لأنها كما قال ابن القيم رحمه الله " إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها ".  
2. ضرورة اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمصارف الإسلامية بشكل أفضل من خلال إنشاء بنك مركزي مثل ما هو موجود بالسودان، كما ينبغي على هذه الدول تقديم الدعم للدول الإسلامية في مجال المصرفية الإسلامية من خلال تبادل الخبرات والتجارب.  
3. اعتماد آليات مختلفة مدروسة من قبل المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات المختلفة والأزمات التي باتت تعصف بالنظام المالي العالمي.  
4. التقيد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتوحيد الآراء الفقهية والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية فيما بينها، فيمكن ذلك من تعزيز مكانة هذه الهيئات وكسب ثقة الأفراد.  
5. تفعيل أدوار ومهام المنظمات الدولية التي تحتضن العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى هيئات الإفتاء المختلفة، ولا شك أن اشتراك غالبية المصارف الإسلامية في عضوية هذه الجهات سوف يدعم توجهاتها بالتحرك محليا وإقليميا ودوليا لعرض الأفكار ووجهات النظر الرامية إلى تثبيت النظام وتعزيزه.  
6. تشجيع البحث العلمي في المجال الإسلامي، من خلال إعداد البحوث والدراسات حول الأعمال المصرفية والمالية تتناول أحدث المستجدات العلمية والتطبيقية عن المؤسسات المالية الإسلامية.

# قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الازمة المالية المعاصرة، دار جرير، عمان-الأردن، 2009.
2. بن ابراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، 2012.
3. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان - الأردن، 2011.
4. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011.
5. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل، عمان -الأردن.
6. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
7. سامر مظهر قنطجبي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الازمات المالية العالمية، دار النهضة، سوريا، 2009.
8. سامي يوسف كمال محمد، الصكوك المالية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر.
9. سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان، 2011.
10. سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية -نهاية الليبرالية المتوحشة، الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
11. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011.
12. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان - الأردن، 2014.
13. عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، 2013.
14. عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
15. عبد الكريم سنجار العيساوي وعبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية، دار صفاء، عمان-الأردن، 2014.

16. عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2014.
17. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
18. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل، عمان، 1999.
19. -فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.
20. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية و دعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
21. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، 2010.
22. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، دار السلام، القاهرة-مصر، 2012.
23. مصطفى العموراسي، أحمد زهدي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان، عمان-الأردن، 2009.
24. مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان-الأردن، 2016.
25. نصر ابو الفتوح فريد، الرهن العقاري والازمة المالية العالمية، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011.
26. نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان-الأردن، 2012.
27. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011.

### ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية -دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف-2011-2012.
2. إيمان انجروا، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض -المصرف الصناعي السوري نموذجاً- مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا.
3. ايمان محمود عبد اللطيف، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، أطروحة مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الاقتصاد العام، العراق، 2011.

4. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.
5. حسية سميرة، الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإدارة، تخصص بنوك إسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، 2015-2016.
6. خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2014.
7. دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013.
8. دعاء محمد زايد، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني-دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة-مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.
9. دوفي قرمية، انعكاسات الازمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
10. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي-بناء مؤشر تجمعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013.
11. زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة
12. سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي-تجارب دولية عربية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
13. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

14. لبل فطيمة، انعكاسات الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.
15. مخلفي سارة كوثر، تقييم أثر منتجات الهندسة المالية على الاستقرار المالي-دراسة حالة مبادلات التعثر الائتماني CDS-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2015-2016.
16. مصطفى العرابي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري نموذجاً-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015-2016.
17. موسى مبارك خالد، صنع التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012-2013.
18. هند مهداوي، التمويل المصرفي الإسلامي الحل البديل للأزمات المالية العالمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بالقائد، تلمسان، 2015-2016.
- ثالثا: المجالات العلمية
1. أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، مجلة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، 2008.
2. بشار دنون الشكرجي، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، 2013.
3. بوسنة محمد رضا، الازمة المالية العالمية ومعايير بازل 3، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة ام البواقي-الجزائر، 2013.
4. الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في ننوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013.
5. رانيا زيرير، نرمين الحموي، مدى ملاءمة مؤشر z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 1، 2016.

6. علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية المتعثرة العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، علوم إنسانية، الجامعة الإسلامية فلسطين، المجلد 25، 2011.
7. فاضل موسى حسن المالكي، إسرائ نظام الدين حسين الطالب، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20، جامعة كربلاء-العراق.
8. كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة النيلين، جانفي 2013.
9. مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 32، 2012.
10. مشتاق محمود السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 2، 2012.
11. نبال محمود قسبة، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، جامعة دمشق، 2012.
12. هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010، مجلة جامعة زاخو، المجلد: 3(B)، العدد 2، 2015.
13. يوسف الحمادي، فرنسا تبدأ رسمياً في استقبال البنوك الإسلامية، الشرق الأوسط، العدد 19، مايو 2009.

#### رابعاً: المؤتمرات والملتقيات

1. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية -الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس 2010.
2. دوفي قرمية، الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة-تقديم الاقتصاد الإسلامي نموذجاً-أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
3. عباد جمعة محمود، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي الإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.

## قائمة المراجع

4. عيسى بالناصر، مع كزءة لآر لبطك لك بطك لك لبد عكوىفة شئخ ة قككخك لكع نكك، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية - السياسات النقدية التوسعية والأزمة المالية الراهنة-، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، يومي 14-15 نوفمبر 2009.
5. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005.
6. محمود الوادي وآخرون، دور الاقتصاد في الحد من الأزمة الاقتصادية، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، يومي 10-11 نوفمبر، 2009.
7. ميشال سويدان، مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية، جامعة أريد، الأردن، 28-29 أبريل 2010.

### II. المراجع باللغة الأجنبية

1. Andrew Crockett, why Is Financial stabilit  a goal of public Policy ?, in maintaining Financial stabilit  in a Global Economie, Symposium Proceeding s, F d ral Reserve Bank Of Kansas city, August 1997.
2. Durmus Yilmaz, Financial Security And Stabilit , the OECD'S 2<sup>nd</sup> World Forum On Statistics, Knowledge And Policy' Measuring and Fostering the Progress Of Societies, Istanbul, 27-30 june 2007.
3. Garry Chinassi, Defining Financial Stabilit , IMF Working paper\_no. WP/04/187, octobre 2004.
4. Michael foot, what is Financial Stability and How do we get it ? the Roy Bridge m morial lecture Financial- services, April 2003, Available on : [http:// www.mondovisione.com/news/uks-Financial-services-authority-the-search-for-financial-Stability/](http://www.mondovisione.com/news/uks-Financial-services-authority-the-search-for-financial-Stability/)
5. Michel Aglietta, macro conomie Financi re crises financi res et r gulation Mon taire, 3eme  dition, la d couverte, paris, 2001.
6. Narayanan, S, and Rashmi, D.Assessment of Financial Stabilit  Report : Sveriges Risk Bank, Stockholm school of Economics, 2004.
7. Paris Europlace, l'environnement juridique de place financier de paris : les principales r formes 2008-2009, paris.
8. Valpy Fitzgerald, The Global Financial crissais and Developing countries, UNDPHDR course, Stcatherime's coll ge, Oxford Department of International D veloppement, 22 septembre 2008.

### III. قائمة التقارير والمواقع الإلكترونية:

1. التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2004-2012).
2. معلومات منشورة على موقع صحيفة مال الاقتصادية:

www.maaal.com

3. مقال منشور على الموقع التالي:

http://makkahnewspaper.com

4. الموقع الرسمي لمصرف الراجحي:

www.alrajhibank.com

5. الموقع الرسمي لمصرف الجزيرة:

www.baj.com.sa

6. تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، دراسة منشورة عن اتحاد المصارف العربية على الموقع التالي:

www.uabonline.org/ar/magazine.

7. القطاع المصرفي الإماراتي، دراسة منشورة على الموقع التالي:

www.ibq.qa

8. الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي:

www.central bank.ae

9. الموقع الرسمي لمصرف أبو ظبي الإسلامي:

www.ibq.qa

10. معلومات منشورة على الموقع التالي:

www.ar.wikibidia.org

11. هيكل القطاع المصرفي القطري، دراسة منشورة عن موقع اتحاد المصارف العربية على الموقع التالي:

www.vabonline.org.research/banking

12. الموقع الرسمي لمصرف قطر الدولي:

www.ibq.qa

13. جبير محمود الفصيلا، الرهن العقاري وأثره في أزمة الاقتصاد العالمية المعاصرة، بحث منشور على الموقع التالي:

http //: www.iefpediq.com

14. سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، بحث منشور على الموقع التالي:

http //:iefpedia.com/arab

15. العربي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع التالي:

[www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com)

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة شكر
	الإهداء
	الملخص
أ-هـ	مقدمة
25-01	الفصل الأول: أساسيات حول الاستقرار المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الاستقرار المالي
03	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي
06	المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي وعناصره
12	المطلب الثالث: ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي
14	المبحث الثاني: مفهوم التعثر المالي وآثاره
14	المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي
15	المطلب الثاني: أسباب ومراحل التعثر المالي
18	المطلب الثالث: آثار التعثر المالي
20	المبحث الثالث: نماذج قياس الاستقرار المالي
20	المطلب الأول: نموذج Beaver
21	المطلب الثاني: نموذج Z-Score (Altman 1968) للتعثر بالفشل المالي
23	المطلب الثالث: نموذج (Sherrod 1987)
25	خلاصة الفصل الأول
55-26	الفصل الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية
27	تمهيد
28	المبحث الأول: أزمة الرهن العقاري-الأسباب والتداعيات-
28	المطلب الأول: مفهوم أزمة الرهن العقاري
30	المطلب الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري
34	المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم
41	المبحث الثاني: واقع التمويل والصيرفة الإسلامية
41	المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية وانتشارها

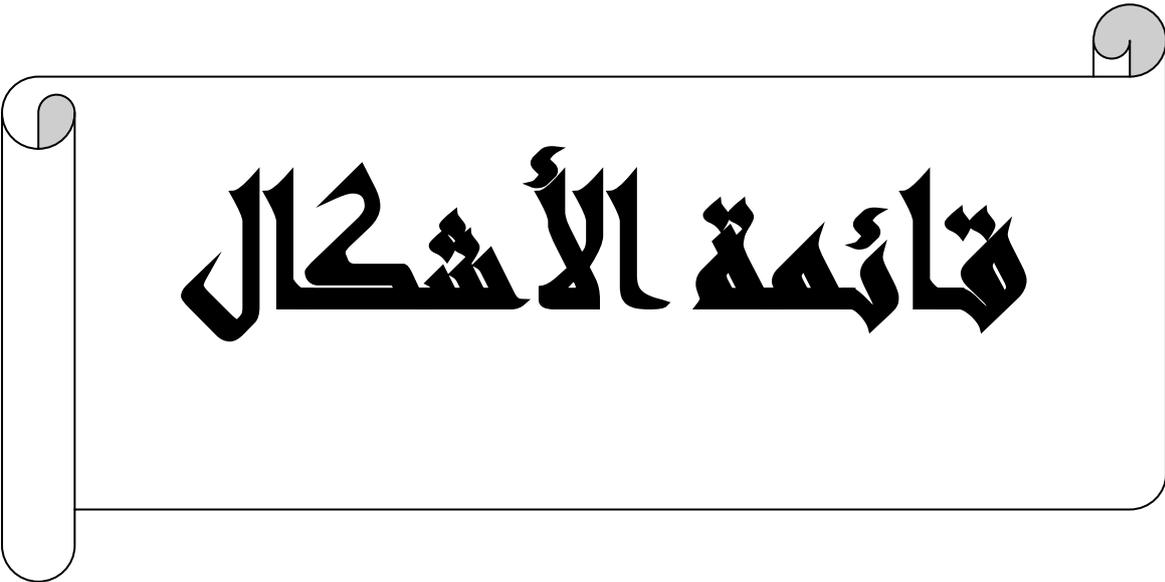
## فهرس المحتويات

44	المطلب الثاني: مفهوم المصارف الاسلامية
46	المطلب الثالث: الطرح الإسلامي للأزمة المالية العالمية
51	المبحث الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية
51	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للأزمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية
53	المطلب الثاني: الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية
55	خلاصة الفصل الثاني
77-56	الفصل الثالث: تقييم الاستقرار المالي لعينة من المصارف الخليجية خلال الفترة (2004-2012)
57	تمهيد
58	المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة
58	المطلب الأول: التعريف بعينة من المصارف السعودية
61	المطلب الثاني: التعريف بعينة من المصارف الإماراتية
64	المطلب الثالث: التعريف بعينة من المصارف القطرية
67	المبحث الثاني: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2004-2012)
67	المطلب الأول: متغيرات الدراسة
69	المطلب الثاني: قياس وتحليل مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة
74	المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث
74	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
74	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
75	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
77	خلاصة الفصل الثالث
80-78	خاتمة
89-81	قائمة المراجع
91-90	قائمة الجداول
93-92	قائمة الأشكال
96-94	فهرس المحتويات
100-97	الملاحق

# قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
05	تعريف الاستقرار المالي من طرف بعض البنوك المركزية	01
24	درجة المخاطر حسب نموذج sherood	02
34	حجم الانفاق العسكري الأمريكي	03
35	مؤشرات سوق المال الأمريكية للأعوام (2007-2008-2009)	04
43	بعض مؤشرات المصارف الإسلامية حتى عام 2016	05
69	مؤشر الاستقرار المالي في المصارف محل الدراسة	06
74	نماذج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف السعودية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية	07
75	نماذج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف الإماراتية قبل وبعد الازمة المالية العالمية	08
75	نماذج اختبار T للمقارنة بين الاستقرار المالي للمصارف القطرية قبل وبعد الازمة المالية العالمية	09



# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

### قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
10	العلاقة بين الاستقرار النقدي والمالي	01
31	اتجاهات أسعار العقارات الأمريكية	02
33	الإتجار المباشر في المشتقات المالية في العالم	03
69	مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف السعودية خلال الفترة (2012-2004)	04
71	مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف الإماراتية خلال الفترة (2012-2004)	05
72	مؤشر الاستقرار المالي في عينة من المصارف القطرية خلال الفترة (2012-2004)	06

الملاحق

## الملاحق

مخرجات برنامج SPSS22 حول اختبار T للفرق بين المتوسطين للمصارف محل  
الدراسة

### 1. مصرف الراجحي

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	9,0625	4	1,57333	,78666
	z2	12,8628	4	,42103	,21051

		Paired Differences							
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2-tailed)
					Lower	Upper			
Pair 1	z1 - z2	-3,80032	1,35291	,67646	-5,95311	-1,64754	-5,618	3	,011

### 2. مصرف الجزيرة

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	14,1975	4	7,25048	3,62524
	z2	72,9389	4	25,86459	12,93229

		Paired Differences							
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2-tailed)
					Lower	Upper			
Pair 1	z1 - z2	-5,87414 E1	31,28097	15,64049	-108,51644	-8,96641	-3,756	3	,033

## الملاحق

### 3. مصرف دبي الاسلامي

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	15,1425	4	3,59197	1,79598
	z2	26,6200	4	10,99030	5,49515

		Paired Differences				t	df	Sig. (2-tailed)	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower				Upper
Pair 1	z1 - z2	-1,14775 E1	12,04597	6,02299	-30,64533	7,69033	-1,906	3	,153

### 4. مصرف ابو ظبي

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	59,1725	4	69,40525	34,70262
	z2	34,9950	4	24,28828	12,14414

		Paired Differences				t	df	Sig. (2-tailed)	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower				Upper
Pair 1	z1 - z2	2,41775 E1	46,15236	23,07618	-49,26121	97,61621	1,048	3	,372

## الملاحق

### 5. مصرف قطر الاسلامي

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	9,1133	3	2,21148	1,27680
	z2	13,7133	3	2,53538	1,46380

		Paired Differences				t	df	Sig. (2-tailed)	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower				Upper
Pair 1	z1 - z2	-4,60000	1,56605	,90416	-8,49027	-,70973	-5,088	2	,037

### 6. مصرف قطر الدولي

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	z1	6,0100	3	1,82409	1,05314
	z2	13,4767	3	1,28360	,74109

		Paired Differences				t	df	Sig. (2-tailed)	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower				Upper
Pair 1	z1 - z2	-7,46667	,97043	,56028	-9,87735	-5,05599	-13,327	2	,006